الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم المالية التخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية
دراسة ميدانية لمؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء بمستغانم

مقدمة من طرف الطالب:
ملحة ندير

تحت إشراف الأستاذة:
لاكسي فوزية

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	قوبع خيرة	أستاذة محاضرة قسم (ب)	جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
مقررا	لاكسي فوزية	أستاذة محاضرة قسم (ب)	جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
مناقشا	سليمان عائشة	أستاذة محاضرة قسم (ب)	جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

السنة الجامعية 2017/ 2018

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على عبده المصطفى أما بعد

أهدي ثمرة نجاحي إلى :

التي غذتني من حنانها والتي بعثت من ضعفها قوة ومن أنوثتها امرأة مهجة القلب وهبة الرب وكمال الود وصفا القلب، إلى أحب مخلوقة إلى قلبي أمي الحبيبة.

إلى من يتقد عزماً وقوةً ويتدفق حلماً ويفيض كرماً وينساب سماحةً ويتلفظ حكمةً إلى الذي أنجب فرعي وطلب قلبي ، أبي العزيز.

إلى أخي منير وإلى كل العائلة والأقارب خاصة جدتي الغالية وخالاتي نصيرة، دليلة وبناتها وأحفادها، مليكة وأبنائها وحفيدتها، نادية وأبنائها وخالي عواد ونور الدين وزوجته وأبنائه.

إلى كل من جمعني معه لحظة خير وعلاقة محبة إلى زملائي بالتخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير.

إلى كل من تقاسموا معي هذا الجهد المتواضع.

إلى كل من سكبو النور في دربي أساتذتي الكرام بجامعة العلوم الإقتصادية.

إلى كل عزيز على قلبي من قريب أو بعيد وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع ولو بإبتسامة صادقة.

شكر

نحمد الله عزّ وجلّ الذي ألهمنا الصبر والثبات، وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا على إنجاز هذا العمل، فنحمدك اللهم ونشكرك على نعمتك وفضلك ونسألك البر والتقوى ومن العمل ما ترضى، وسلام على حبيبه وخليله الأمين عليه أزكى الصلاة والسلام.

أما بعد انطلاقاً من قوله تعالى: "ومن شكر فإنما يشكر لنفسه" (النمل الآية40)

ومن قوله صلى الله عليه وسلّم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل".

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل والعرفان والتقدير لكل من مدّ يد العون والمساعدة، وفي مقدمتهم الأستاذة المشرفة "لاكسي فوزية" التي لم تدخر جهداً لمساعدتي في إنجاز هذا العمل وعلى المجهود الذي بدلته معي من خلال متابعتها للعمل بنصائحها القيمة

كما أتقدم بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين قبلو وتحملو عناء قراءتها وتمحصها ومناقشتها، وعلى مجهوداتهم وتصحيحاتهم للأخطاء والنقائص في سبيل تحصيل أكبر استفادة من الدراسة

وأخيرا أسدى عبارات العرفان لكل من ساهم سواء من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل المتواضع.

الفهرس

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	**II**
قائمة الأشكال	**III**
مقدمة عامة	1
الفضل الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي والقوائم المالية	
مقدمة الفصل	7
المبحث الأول: مدخل إلى التدقيق الداخلي	
المطلب الأول: نشأة وتعريف التدقيق الداخلي	8
المطلب الثاني: خصائص وأنواع التدقيق الداخلي	12
المطلب الثالث: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي	13
المبحث الثاني: ماهية القوائم المالية	
المطلب الأول: تعريف القوائم المالية ومستخدميها	16
المطلب الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية ومكوناتها	18
المطلب الثالث: أهمية القوائم المالية وأهدافها	21
المبحث الثالث: جودة القوائم المالية	
المطلب الأول: مفهوم جودة القوائم المالية	23
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في جودة القوائم المالية	24
المطلب الثالث: خصائص جودة القوائم المالية	28
خاتمة الفصل	32
الفصل الثاني: أثر التدقيق الداخلي على تحسين جودة القوائم المالية	
مقدمة الفصل	34
المبحث الأول: ماهية تدقيق الحسابات	
المطلب الأول: تعريف تدقيق الحسابات	35
المطلب الثاني: أنواع تدقيق الحسابات	36
المطلب الثالث: أهداف تدقيق الحسابات	39
المبحث الثاني: أسس تدقيق الحسابات	
المطلب الأول: فروض تدقيق الحسابات	40
المطلب الثاني: مبادئ تدقيق الحسابات	41
المطلب الثالث: طرق تدقيق الحسابات	43

المبحث الثالث: إجراءات التدقيق الداخلي وتأثيره على جودة القوائم المالية	
المطلب الأول: مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية	44
المطلب الثاني: دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية	45
المطلب الثالث: مقاييس مستوى جودة وموثوقية القوائم المالية من خلال تقارير مدقق الحسابات	46
خاتمة الفصل:	48
الفصل الثالث: دراسة ميدانية لدور التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية "دراسة حالة مؤسسة اقتصادية EDIMCO"	
مقدمة الفصل	50
المبحث الأول: نظرة عامة عن مؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء EDIMCO	
المطلب الأول: تقديم مؤسسة الإنتاج والتوزيع EDIMCO	51
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء	52
المطلب الثالث: مهام وأهداف المؤسسة الوطنية لإنتاج وتوزيع مواد البناء	54
المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية للمؤسسة	
المطلب الأول: تحليل قائمة الميزانية للمؤسسة	55
المطلب الثاني: تحليل قائمة التدفقات النقدية	60
المطلب الثالث: تحليل قائمة الدخل	61
المطلب الرابع: تحليل قائمة جدول حسابات النتائج وتقرير مدقق الحسابات	63
خاتمة الفصل	68
الخاتمة	69
المصادر والمراجع	73

قائمة الجداول

رقم الجدول	المحتوى	الصفحة
III- 1	يبين الزيادة في قيمة التثبيتات العينية لمؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء	56
III- 2	يبين قيمة التثبيتات المالية للمؤسسة خلال ثلاث سنوات متتالية (2011 – 2012 – 2013)	57
III- 3	يوضح الزيادات في الأصول الجارية للمؤسسة	58

قائمة الأشكال

رقم الجدول	المحتوى	الصفحة
I- 1	أهداف التدقيق الداخلي	15
I- 2	معايير جودة المعلومات المحاسبية	24
II- 1	أنواع تقارير التدقيق الداخلي	47
III- 1	الهيكل التنظيمي لمؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء	52
III- 2	تمثيل بياني للزيادة في قيمة التثبيتات العينية لمؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء	56
III- 3	تمثيل بياني لقيمة التثبيتات المالية للمؤسسة	57
III- 4	تمثيل بياني يوضح الزيادات في الأصول الجارية للمؤسسة	58

مقدمة عامة

لقد صاحب التطور الذي شاهده العالم تطور على مستوى حجم ونشاطات المؤسسات الاقتصادية، فانتقلت من كونها مؤسسات صغيرة ذات معاملات بسيطة إلى مؤسسات كبيرة تنفصل الملكية فيها عن التسيير. إن هذا التطور الاقتصادي جعل للقوائم المالية أهمية بالغة داخل المؤسسة بحيث تشمل القوائم المالية وملحقاتها على كافة المعلومات المحاسبية التي تمكن مستخدمي هذه القوائم من الاعتقاد بأنها تمثل بعدالة المركز المالي، ونتائج الأعمال للمؤسسة، كما تجعل مستخدميها يثق بأنـها تتضمن معلومات تساعده في تقييم أداء المؤسسة التي يرغب في اتخاذ قرار استثماري في شأنها. ويتمحور موضوع بحثنا حول جودة القوائم المالية ومدى مساهمة التدقيق الداخلي في تطوير جودة هذا الأخير، حيث يعتبر التدقيق الداخلي من المواضيع التي شكلت حيزا كبيرا في الجانب المالي والمحاسبي والذي يلعب دورا بارزا في الإدارة الاقتصادية للوحدات والموارد المملوكة للمجتمع، وتوجيه القرارات، تخطيط الموارد والقرارات الاقتصادية ولها تأثير كبير في مجتمع الأعمال بالدولة وتزداد أهميته كلما زادت معايير الشفافية للشركات الخاصة والعامة ومن هنا نجد أن مهنة المحاسبة والتدقيق قد تصدرت قائمة الخدمات الصادرة من منظمة التجارة العالمية باعتبارها مرآة الأداء المالي والاقتصادي وعصب الحياة للشركات، ويساعد التدقيق الداخلي على زيادة دعم الثقة في القوائم المالية، ومخاطر الغش والتلاعب في تلك القوائم المالية.

فبوجود تدقيق داخلي فعال داخل المؤسسة من شأنه أن يوفر قوائم مالية ذات جودة عالية وعلى ضوء ما تقدم فإن الإشكالية الرئيسية المطروحة في هذه الدراسة هي:

ما مدى تأثير التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية، وماهي أهميته بالنسبة لمؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء ؟

وهذا التساؤل الجوهري يقودنا إلى طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

_ ما هي أساليب وسياسات التدقيق الداخلي التي تضمن صحة القوائم المالية ؟
_ هل يعتبر التدقيق الداخلي وسيلة فعالة يعتمد عليها في تحسين نوعية المعلومات المالية والمحاسبية ؟
_ فيما يكمن أثر تطبيق إرشادات تقرير المدقق الداخلي على وضعية المؤسسة ؟

فرضيات البحث:

للإجابة على التساؤلات تم وضع الفرضيات التالية:

_ يساهم التدقيق الداخلي في تحديد ا أدوات اللازمة لإثبات مصداقية القوائم المالية؛
_ يعتبر تقرير المدقق الداخلي أداة ضغط على الإدارة من أجل تفعيل الأداء المحاسبي؛
_ تنعكس تقارير المدقق الداخلي انعكاسا إيجابيا على جودة القوائم المالية من خلال تطبيق المؤسسة لإرشاداته.

مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيار موضوع البحث له أسباب موضوعية وأخرى ذاتية وهي كالتالي:

_ الاهتمام المتزايد بموضوع الدراسة من قبل الباحثين في مجال الحاسبة والمالية؛
_ باعتبار موضوع البحث يخدم التخصص؛
_ الميول الشخصي بمواضيع التدقيق والرغبة في الإطلاع على كل ما هو جديد فيما يخص الموضوع.

أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

_ معرفة الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي للقوائم المالية في تحسين أداء المؤسسة وذلك في ظل بيئة تنافسية شديدة؛
_ توضيح أثر التدقيق المحاسبي على المؤسسة وضرورة ضمان صحة القوائم المالية.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

_ توضيح أثر التدقيق الداخلي في تحسين القوائم المالية؛
_ نظراً لقلة الدراسات التي اهتمت بدور التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية لذلك تساعد هذه الدراسة وتشجع الباحثين على إجراء دراسات أكثر عمقا للتوصل إلى نتائج أكثر دقة.

حدود البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتوصل إلى النتائج فإن الدراسة ارتبطت بحدود مكانية وزمانية:

_ الحدود الزمانية: من ديسمبر 2017 إلى مارس 2018؛
_ الحدود المكانية: تم إجراء دراسة حالة على مستوى مؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء EDIMCO.

منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن التساؤلات وإثبات الفرضيات السابقة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري وفي الجانب التطبيقي تم الاعتماد على المنهج الإحصائي حيث تم دراسة حالة "مؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء EDIMCO" باستخدام مجموعة من الأدوات كالمقابلة والمستندات والإحصائيات...

صعوبات البحث:

عند القيام بإعداد البحث واجهتنا جملة من الصعوبات من بينها:

_ عدم توفر المراجع الكافية فيما يخص هذا الموضوع؛
_ قلة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بشكل مباشر،
_ صعوبة في الحصول على معلومات نظرا لحساسية الموضوع.

هيكل البحث:

سعيا للإجابة عن إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها تم تقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول يتعلق بالإطار النظري حول التدقيق الداخلي والقوائم المالية ينقسم إلى ثلاث مباحث رئيسية، حيث سأتطرق في المبحث الأول إلى مدخل للتدقيق الداخلي، بينما يتمحور المبحث الثاني حول ماهية القوائم المالية أما المبحث الثالث سأتطرق إلى جودة القوائم المالية.

أما الفصل الثاني تناولنا فيه إلى ثلاث مباحث رئيسية، حيث سأتطرق في المبحث الأول إلى ماهية تدقيق الحسابات ، بينما يتمحور المبحث الثاني أسس تدقيق الحسابات أما المبحث الثالث سأتطرق إلى إجراءات التدقيق الداخلي وتأثيره على جودة القوائم المالية

أما الفصل الثالث تناولنا فيه مبحثين، المبحث الأول أقدم المؤسسة الاقتصادية للإنتاج وتوزيع مواد البناء مستغانم وذلك من خلال تقديم تعريف بسيط يليق بسمعة ومكانة المؤسسة، إضافة إلى الهيكل التنظيمي ثم أهمية المؤسسة وأهدافها والمبحث الثاني سأتطرق إلى تحليل القوائم المالية للشركة.

الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي والقوائم المالية

مقدمة الفصل

تعتبر التغييرات السريعة التي شهدها العالم و التي نتج عنها كبر حجم المؤسسات، وتنوع عملياتها وزيادة المسؤوليات الملقاة على عاتقها في تحقيق أهدافها، من الأسباب التي أدت إلى زيادة الاهتمام بالتدقيق الداخلي، للمحافظة على الموارد المتاحة والحصول على البيانات والمعلومات بدقة وضمان تنفيذ الأهداف الموضوعة..

كما تعتبر القوائم المالية أهم مخرجات النظام المحاسبي التي من خلالها يتم توصيل المعلومات إلى الأطراف المعنية، ويجب أن تكون ملائمة وموثقة من أجل إعداد تشخيص مالي للمؤسسة والمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.

وتعتبر الجودة أيضا أهم العوامل التي تساعد في رفع روح المنافسة بين المؤسسات والمصانع والخدمات المختلفة. ولهذا زاد الاهتمام بالتدقيق الداخلي وخاصة من الناحية المحاسبية والمالية من أجل المساعدة في إعداد قوائم مالية صادقة خالية من الأخطاء والتحريفات وبالتالي السعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية.

ومن أجل معالجة هذا الموضوع الذي اعتبرته كإطار نظري، والإلمام بمختلف جوانبه قسمت الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية، حيث سأتطرق في المبحث الأول إلى مدخل للتدقيق الداخلي، بينما يتمحور المبحث الثاني حول ماهية القوائم المالية أما المبحث الثالث سأتطرق إلى جودة القوائم المالية.

المبحث الأول: مدخل إلى التدقيق الداخلي

تطور مفهوم التدقيق الداخلي مع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية حيث كان ينظر إليه من قرون مضت على أنه وظيفة رقابية تمارس في المنشآت المختلفة، وقد نشأت الحاجة إليه نتيجة للحاجة للحد من التلاعبات الحاصلة ولحماية الأصول حيث أصبح محل اهتمام الكثير من المهنيين والباحثين في وقتنا الحاضر وهذا نتيجة الاهتمام بهذه الوظيفة الرقابية للإدارة.

المطلب الأول: نشأة وتعريف التدقيق الداخلي

أولا– نشأة التدقيق الداخلي:

يرى المؤرخون أن ظهور التدقيق الداخلي يعود إلى أكثر من ستة آلاف سنة مضت، حيث يعتقد بوجود دليل على أن هناك أنظمة رسمية للتسجيل والتحقق، كانت تستخدم في ذلك الوقت في منظمة الشرق الأدنى، وبدأ الاهتمام بالتدقيق الداخلي يزداد في أوروبا في القرن الثامن عشر ميلادي نتيجة ظهور حالات كثيرة للغش، حيث اقتصرت في بادئ الأمر على التدقيق المحاسبي للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية واكتشاف الأخطاء إن وجدت، ولكن مع تطور المشروعات و تعقّد النشاطات وتنوعها في المؤسسات وتضاعف أحجام هذه الأخيرة أصبح من الضروري تطوير التدقيق الداخلي وتوسيع نطاقه بحيث يستخدم كأداة لفحص و تقييم مدى فعالية الأساليب الرقابية ومدّ الإدارة العليا بالمعلومات، وبهذا يصبح التدقيق الداخلي أداة تبادل معلومات واتصال بين المستويات الإدارية المختلفة والإدارة العليا[1] .

ويرجع بداية الاعتراف بالتدقيق الداخلي كمهنة إلى إنشاء معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1941م، ويهتم بوضع معايير المهنة والطرق والإرشادات والوسائل اللازم توفرها في نظام تدقيق حسابات الداخلية في المنشآت [2]، هذه الخطوة يمكن اعتبارها الخطوة الأساسية في مجال التجسيد المهني للتدقيق الداخلي، حيث ساهم منذ إنشائه في تطوير التدقيق الداخلي واتساع نطاق الانتفاع بخدماته، كما عمل هذا المعهد على تدعيم وتطوير التدقيق الداخلي عن طريق بذل الجهود المختلفة، حيث تم في عام 1947 إصدار قائمة تتضمن مسؤوليات التدقيق الداخلي صادرة عن معهد المدققين الداخليين [2]، إلا أنها غير ملزمة قانونيا، بعكس التوصيات والمعايير التي تصدر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين[3].

[1] مقدم عبيرات، أحمد نقاز، **المراجعة الداخلية كأداة فعالة في اتخاذ القرار**، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، العدد الثاني، 2007، ص62.

[2] سامي محمد الوقاد، لؤي محمد وديان، **تدقيق الحسابات**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان,الأردن، 2010، ص203.

[3] نسيم رشام، **أهمية المراجعة الداخلية في المؤسسة**، مذكرة ماجستير, قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة البويرة، الجزائر، 2013، ص66.

وبحلول عام1957 حتى عام 1971 تم توسيع نطاق بيان مسؤوليات التدقيق الداخلي على نحو كبير ليشمل على عدد كبير من الخدمات المقدمة للإدارة مثل مراجعة وتقييم سلامة وكفاية أدوات الرقابة المحاسبية والمالية والتشغيلية، والتحقق من مطابقة الأصول للواقع الفعلي و حمايتها من الخسارة، ليتم اعتماد معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي بصفة رسمية في عام 1978 التي استهدفت ما يلي [1]:

- المساهمة في توصيل دور نطاق وأهداف التدقيق الداخلي للآخرين؛
- توحيد مهنة التدقيق الداخلي عبر العالم؛
- وضع أساس للقيام الثابت لعمليات التدقيق الداخلي؛
- وضع آلية يتم من خلالها الاعتراف الكامل بالتدقيق الداخلي كمهنة.

وفي وقتنا الراهن أصبح التدقيق الداخلي بالغ الأهمية باعتباره أداة إدارية يمكن الاعتماد عليها في ترشيد العملية الإدارية، فقد ابتدأ بنطاق ومجال ضيق يقتصر على تدقيق القيود والسجلات المالية، ثم اتجهت بعد ذلك نحو المجالات الإدارية والتشغيلية نتيجة الظروف الاقتصادية.

أما في الجزائر فيمكن القول أن هذه الوظيفة حديثة الاعتراف بها كنشاط لا يمكن الاستغناء عنه، فلم ينص عليها المشرع الجزائري إلا في نهاية الثمانينات من خلال المادة 40 من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 01/88 الصادر بتاريخ 1988/01/12 الذي ينص على أنه" يتعين على المؤسسات الاقتصادية العمومية تنظيم وتدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها" [2].

كما أكمل في نص المادة 58 على أنه: " لا يجوز أحد أن يتدخل في إدارة و تسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية خارج الأجهزة المشكلة قانونا والعاملة في إطار الصلاحيات الخاصة بها. تشكل كل مخالفة لهذا الحكم تسييرا ضمنيا ويترتب عنها تطبيق قواعد المسؤولية المدنية والجزائية المنصوص عليها في هذا الشأن [3].

ثانيا– تعريف التدقيق الداخلي:

يعتبر التدقيق الداخلي ليس بالجديد، فقد عرف منذ فترة زمنية غير قليلة حيث تعددت التعريفات التي تناولت التدقيق الداخلي وتدرجت حسب التطور التاريخي الذي لحق بهذه الوظيفة، وقد قام الباحثين باستعراض بعض التعريفات المختلفة لها ومحاولة تتبع التغييرات التي طرأت عليها إلى أن استقرت على

[1] حسام إبراهيم، **تدقيق الحسابات بين النظرية و التطبيق**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار البلدية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص155.

[2] أحمد حلمي جمعة، **إدراك الإدارة لتطوير المعرفة في مهنة التدقيق الداخلي وتأثيره على دور المدقق الداخلي**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث، جامعة الزيتونة، الأردن، 29/27 أفريل، 2004، ص9.

[3] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد الثاني، القانون 88_01, الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، ص109.

التعريف الذي أصدره معهد المدققين الداخليين عام 1999، حيث قام معهد المدققين الداخليين بتقديم أول تعريف للتدقيق بداية عام 1947 في أول نشرة أصدرها التي جاء فيها ما يلي:

" التدقيق الداخلي هو نشاط تقييمي مستقل يوجد في منظمة الأعمال لمراقبة العمليات المحاسبية والمالية، والعمليات الأخرى، من أجل تقديم خدمات وقائية وعلاجية للإدارة، وهو نوع من الرقابة هدفه فحص وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى، وهذا النوع من التدقيق يتعامل أساسا مع الأمور المحاسبية والمالية، ولكنه قد يتعامل بشكل ما مع بعض الأمور ذات الطبيعة التشغيلية " [1].

ولكن مع تقدم الزمن وتغير الظروف الاقتصادية اختلف هذا المفهوم كما نلاحظ في التعريف الوارد للمدققين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية والذي عرف التدقيق الداخلي على أنه:

" وظيفة يؤديها موظفين من داخل المشروع وتتناول الفحص الانتقادي للإجراءات والسياسات، والتقييم المستمر للخطط والسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية، وذلك بهدف التأكد من تنفيذ هذه السياسات الإدارية والتحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية سليمة ومعلوماتها سليمة ودقيقة وكافية " [2].

وفي عام 1999 أصدر نفس المعهد تعريفا حديث للتدقيق الداخلي والذي جاء فيه ما يلي:

" التدقيق الداخلي هو نشاط محايد موضوعي استشاري مستقل، يهدف إلى إضافة قيمة وتحسين العمليات التشغيلية للمنظمة، كما أنه يساعد التنظيم في تحقيق أهدافه من خلال استخدام مدخل منظم لتقييم وتحسين فاعليّة إجراءات الإدارة في مواجهة المخاطر وفرض الرقابة والحكومة " [3]. وبين **(Boynton)** وزملائه على أن التعريف أعلاه يتضمن:

1. **نشاط استشاري:** حيث أن التدقيق الداخلي يطمئن وجوده وفاعليته الإدارة نحو البيانات والمعلومات المقدمة إليها، كما أنه يقترح التحسينات على ا أنظمة الموضوعة داخل المنظمة.
2. **موضوعي ومستقل:** يبين هذا بوضوح أن حكم المدقق له قيمة عندما يكون حرا دون تحيز.
3. **مدخل منظم:** هذا يعني أن التدقيق الداخلي موجود لمساعدة ومنفعة التنظيم ككلّ وأن عمل المدققين يضيف قيمة للمنظمة وتعزيز فعالية الإدارة وفرض الرقابة وأحكام العمليات.
4. **يساعد التنظيم في تحقيق أهدافه:** هذا يعني أن التدقيق الداخلي موجود لمساعدة ومنفعة التنظيم ككلّ وأن عمل المدققين يضيف قيمة للمنظمة وتعزيز فاعلية الإدارة وفرض الرقابة وأحكام العمليات.

---

[1] أحمد صالح العمرات، **المراجعة الداخلية الإطار النظري والمحتوى السلوكي**، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1990، ص34.

[2] كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرابا، **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة** ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص162.

[3] محمد خالد المهايني، **التدقيق الداخلي لمعاملات الموازنة الفيدرالية للعراق** ، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد السادس والستين، 2007، ص ص119_120.

وفي نفس الإطار عرف المعهد الفرنسي للمراجعة والرقابة الداخلية (IFACI) التدقيق الداخلي على أنه:

" نشاط مستقل يهدف إلى إعطاء المنظمة الضمانات الكافية حول درجة التحكم في العمليات وإعطاء نصائح من أجل القيام بالتحصينات اللازمة التي ساهم في خلق قيمة مضافة "[1].

أمّا التعريف الموالي، والذي يعتبر أكثر تفصيلا من سابقيه، فيرى التدقيق الداخلي بأنه:

" حكم منهجي وموضوعي للمدققين الداخليين بخصوص مختلف الأنشطة والرقابة لهيئة ما، وذلك بهدف تحديد ما إذا كانت:

_ المعلومات المالية وبيانات النشاط الاستغلالي دقيّقة وتتميز بالموثوقية؛
_ المخاطر تم تحديدها والتعرف عليها وتم الحدّ منها؛
_ التشريعات والقواعد والإجراءات الداخلية قد تم احترامه؛
_ معايير الاستغلال تم الالتزام والعمل بها؛
_ الموارد المتوفرة، المادية والبشرية، قدّ تم استغلالها بعقلانية؛
_ الأهداف المسطرة قدّ تم بلوغها.

يتضح من التعريف الأخير بأن التدقيق الداخلي مهم جدا لأنه يمثل أحد الدعائم الأساسية لنظام الرقابة الداخلية للمنشأة، إذ من غير الممكن وجود نظام فعال للرقابة الداخلية بدون وجود لمهنة التدقيق الداخلي. على اعتبار أن الهدف الرئيسي للتدقيق الداخلي يتمثل في تقييم العملية الرقابية ومساعدة الإدارة في أداء وظائفها بشكل جيد وذلك اعتمادا على ما يوفره التدقيق الداخلي من بيانات ومعلومات محاسبية ومالية خاصة. وتعتبر المخاطر التي تحيط بالأنشطة المختلفة العامل الأساسي الذي يؤثر في توجيه مهنة التدقيق الداخلي لأي مؤسسة، خاصة بالنسبة للمؤسسات المسجلة في الأسواق المالية.

من خلال التعاريف السابقة يرى الباحث بأن التدقيق الداخلي هو عبارة عن:

وظيفة مستقلة داخل المنشأة، يقوم بها شخص أو عادة أشخاص لتقديم ضمان واطمئنان عن مدى كفاية الإجراءات والاحتياطات المتخذة لحماية أصول المنشأة، والتحقق من إتباع الخطط والسياسات الإدارية المرسومة، من خلال القيام بالتقييم المستمر لعمليات إدارة المخاطر والرقابة والحكومة، ليتمكن المدقق الداخلي من إبداء رأي فني محايد يساعد الإدارة في ترشيد قراراتها واستغلال مواردها بشكل أمثل.

[1] Schick pierre ; **mémento d'audit interne** ; édition dunod ; paris ; 2007 ; p5.

المطلب الثاني: خصائص وأنواع التدقيق الداخلي

أولا– خصائص التدقيق الداخلي:

يعتبر التدقيق الداخلي ذو طبقة مستقلة عن باقي النشاطات والعمليات التي تخضع لفحص المدقق الداخلي، وهذا الاستقلال يعد حجز الزاوية في موضوعية نتائج وتوصيات المدقق الداخلي، ومدى قبولها والاعتماد عليها، وبدون استقلالية تكون هذه النتائج والتوصيات بعيدة عن الموضوعية.

يتميز التدقيق الداخلي بالخصائص التالية[1]:

1. **وظيفة تقييم مستقلة:** يعني أن يكون المدقق الداخلي مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها؛
2. **وظيفة استشارية:** تمنح إدارة ومجلس إدارة الشركة بالدراسات والاستشارة المناسبة لاتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب؛
3. **وظيفة تأكيدية:** تعمل على تقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية بناءا على نتائج تقدير المخاطر لتطمئن بأن هذه المخاطر مفهومة ويمكن التعامل معها في الوقت المناسب؛
4. **وظيفة موضوعية:** يعني أن يقوم المدقق بأداء عمله دون تحيز ويمارس التجرد والعدالة في جمع وتقييم أدلة الإثبات والنتائج الموضوعية خاصية أساسية فهي تسمح للمدقق أن يوفر خدمات التأكد والاستشارة إلى مجلس الإدارة و جميع الأطراف ذات المصلحة في المنشأة.

ثانيا– أنواع التدقيق الداخلي:

ينقسم التدقيق الداخلي إلى نوعين رئيسيين هما:

1. **التدقيق الداخلي المالي:** وهو يعني تدقيق العمليات والوثائق المالية والمحاسبية والإجراءات المستعملة في تسيير هذا الجانب بالاعتماد على التقنيات التالية [2]:

–تحليل الحسابات والنتائج واستخراج الانحرافات الموجودة؛
–اختبار صحة الوثائق التي تقوم بإعدادها المؤسسة مثل الفواتير وموازين التدقيق؛
–التحقق من الوجود الفعلي للأصول وذلك باختبار الإجراءات الخاصة بالاستلام، الجرد الفعلي للأصول والمخزون الثابتة مع التأكد من صحة معالجتها المحاسبية في الدفاتر.

[1] كريمة بابا عيسى، **أثر فعالية التدقيق في حوكمة الشركات** ، مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014، ص ص 4_5.

[2] زاهرة توفيق سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص89.

2.التدقيق الداخلي التشغيلي: ويطلق عليه أيضا التدقيق الإداري، وتدقيق الأداء، والتدقيق الوظيفي وجميعا تشير لوصف عملية التدقيق الداخلي التي تهدف إلى تقييم العمليات التشغيلية لوظيفة أو نشاط معين، وعلى اختلاف المصطلحات يشير التدقيق التشغيلي إلى الفحص والتقييم الشامل لعمليات المشروع بهدف إعلام الإدارة إذا كانت العمليات المخططة قد نفذت وفق السياسات والخطط المتعلقة بالأهداف، كما يتضمن أيضا تقييم لمدى كفاءة استغلال الموارد المتاحة.

ويعد التدقيق التشغيلي أوسع من مجال التدقيق الداخلي التقليدي الذي كان يركز على التدقيق المالي والمحاسبين إذ يقوم المدقق بتدقيق كافة النشاطات داخل المنظمة المالية وغير المالية لتحديد مواطن الضعف في الأداء للعمل على معالجتها أو الحدّ منها[1].

وفضلا عن وجود نوع أخر للتدقيق الداخلي هو التدقيق الشامل المتعلق بالإدارات الحكومية وأنشطتها المختلفة، ويشمل هذا النوع التدقيق المالي والقانوني، وتدقيق الكفاءة والاقتصاد، وتدقيق الأداء.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي

أولا– أهمية التدقيق الداخلي:

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي تتميز بها الشركات الحديثة، حيث أشار بعض الباحثين إلى أن سنة واحدة من التدقيق الداخلي توازي عمل ثلاث سنوات من التدقيق الخارجي، هذه الأهمية تكمن في مدى قدرة وظيفة التدقيق الداخلي على إضافة قيمة، بمثابة الهدف النهائي والاستراتيجي لوظيفة التدقيق الداخلي[2].

كما يمكن تحديد أهمية التدقيق بالدور الذي تؤديه في تدعيم الوظيفة الرقابية لإدارة المؤسسة، وتتضح بصورة خاصة من الاتجاه المتزايد خلال السنوات العشر الأخيرة والذي ينادي بضرورة تحسين الأداء الرقابي للمؤسسة، ويمكن أن نرجع سبب ظهور هذا الاتجاه إلى ثلاث عوامل هي: زيادة حالات فشل المؤسسات وإفلاسها والتغيير في أنماط الملكية والتغيرات في البيئة النظامية التي تعمل فيها المؤسسة.

---

[1] مفتاح صالح، معارفي فريدة، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية** ، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر: الواقع والآفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 12/11/أكتوبر، 2010، ص16.

[2] محمد فلاق، **التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات العمومية الاقتصادية** ، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع والآفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 11_12 أكتوبر 2010، ص385.

ويلاحظ في السنوات الأخيرة ظهور العديد من حالات فشل المؤسسات _خصوصا تلك الحالات التي انهارت فيها شركات عملاقة_ ولفت ذلك أنظار المستثمرين، المشرعين، الباحثين، وغيرهم من المهتمين بمجالات الأعمال والاقتصاد، وأجريت العديد من الدراسات والبحوث التي تتناول أسباب انهيار هذه المؤسسات، وخلصت إلى أن السبب الرئيسي هو ضعف الأداء الرقابي فيها نتيجة وجود قصور في استقلالية مجلس الإدارة أو انخفاض جودة أداء لجان التدقيق أو غياب وظيفة التدقيق الداخلي[1].

ثانيا– أهداف التدقيق الداخلي:

يرجع الهدف الرئيسي للتدقيق الداخلي في بداية عهده حتى بداية القرن العشرين إلى اكتشاف الأخطاء والغش الذي يمكن أن يقع من قبل العاملين بالمنشأة، ويعود السبب في ذلك إلى أن هذا الهدف كان متمشيا مع صغر حجم المشروعات وزيادة الاعتماد على جمهور المستثمرين في الحصول على رأس المال، ثم تطور هدفه من مجرد اكتشاف الأخطاء و الغش إلى إبداء الرأي في مدى صدق وعدالة القوائم المالية، والجدير بالذكر أن المدقق قد يكتشف أثناء قيامه بعملية التدقيق أخطاء أو مخالفات تأتي في الغالب كنتيجة فرعية لما يقوم به من عمليات الفحص العادي، كما أن عملية التدقيق الداخلي تؤدي إلى خلق رادع أدبي في نفوس العاملين بالمنشأة من شأنه أن يؤدي دوراً مهما في منع أو تقليل حالات الأخطاء أو الغش، وعلى ذلك فإن اكتشاف الأخطاء والغش وتقليل احتمال حدوثه يعتبر ناتجا عرضياً لعملية التدقيق الداخلي يتحقق أثناء قيام المدقق بتأدية الواجبات اللازمة لتحقيق هدف التدقيق الأصلي. وبناءاً على ما سبق يمكن تقسيم أهداف التدقيق كما يلي[2]:

1.هدف الحماية: يسعى المدقق الداخلي إلى حماية مصالح المؤسسة وممتلكاتها من الغش والأخطاء والضياع والانحراف باستخدام إجراءات ملائمة، كما أنه يسعى إلى إظهار نواحي الضعف عن طريق فحص دقّة البيانات المحاسبية، ويعتمد لتحقيق هذا الهدف على برنامج لتدقيق النواحي المالية والمحاسبية عن طريق التدقيق المالي وتتضمن فحص كل من النظام المحاسبي و الرقابة الداخلية للتأكد من سلامتها وفعاليتها من حيث التصميم والتنفيذ واختيار السجلات المناسبة والقوائم المالية وتحقيق عناصر المركز المالي.

2.هدف البناء والإصلاح: يتمثل هذا الهدف في وظيفة التدقيق التي تعدُ وظيفة رقابية علاجية وإرشادية، إذ يتم اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص والمطابقة وتقديم النصح للإدارة، من أجل اتخاذ قرارات سليمة وفعّالة، وعلى ذلك يعمل المدقق الداخلي على فحص وتدقيق وتتبع وتحديد وتحليل النتائج الإيجابية

[1] محمد أمين عبادي، **مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة** ، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص88.

[2] عمر علي عبد الصمد، **دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات**، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة المدية، الجزائر، 2009، ص52.

والسلبية، ووضع الحلول لها والقيام بعملية التشخيص الممكنة، أين يتم تحديد نقاط القوى والضعف ورفع كل هذا بتوصيات ومقترحات إلى الإدارة. وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (ا- 1): أهداف التدقيق الداخلي

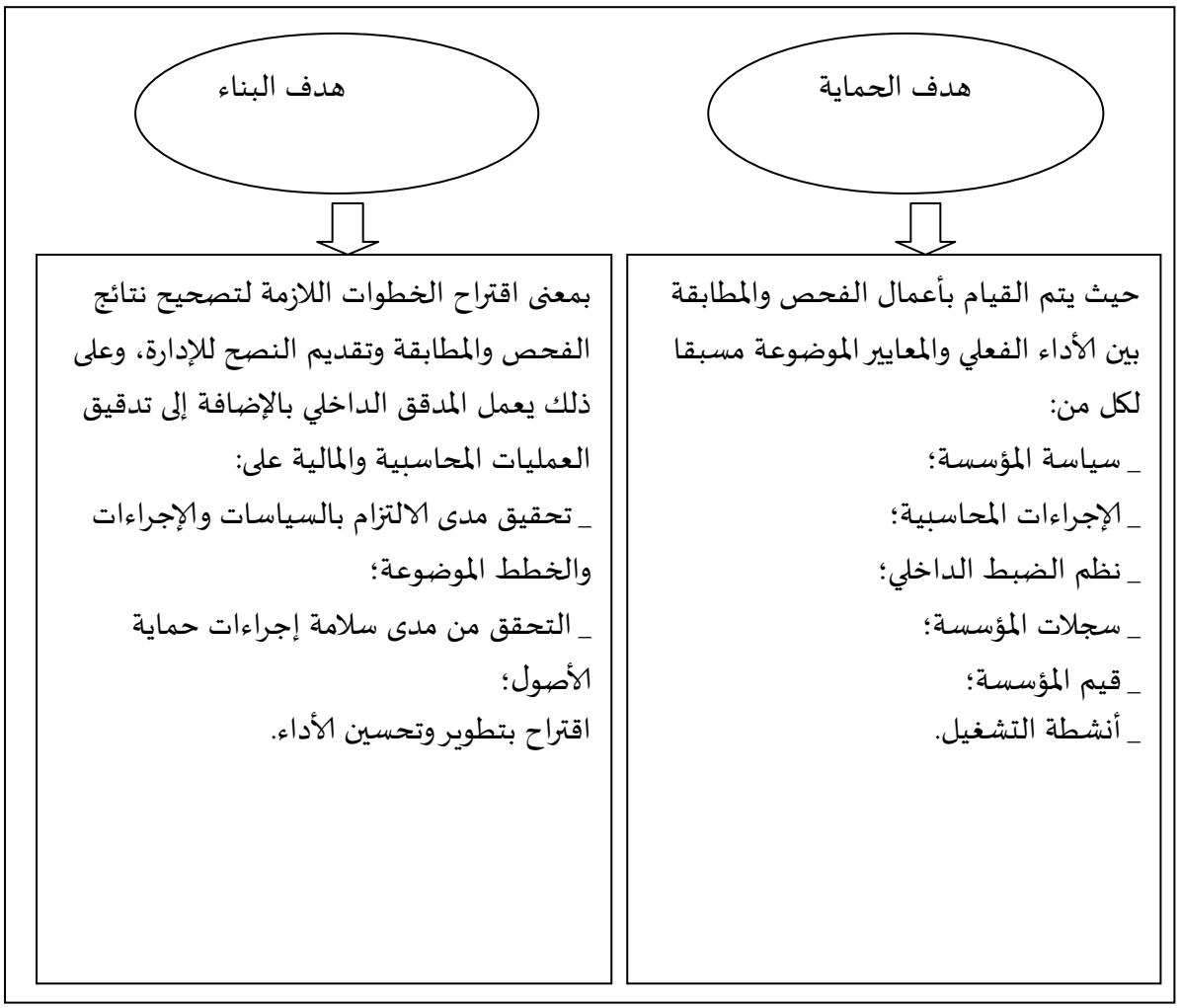

المصدر: عبد الفتاح محمد صحن، فتحي رزق السوافيري، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص209.

المبحث الثاني: ماهية القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية منتج نهائي من المنتجات المحاسبة، ووسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستفيدين، فهي إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها توفير متابعة مستمرة لكل التطورات المالية في الشركة، ولكي تعبر القوائم المالية بعدالة ووضوح عن الوضع المالي الحقيقي للشركة، وضمان وصول المعلومات بشكل دقيق وملائم للفئات المستخدمة، ومساعدتهم على اتخاذ معظم القرارات بشكل كفء، لابد أن تتميز بمجموعة من الخصائص.

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية ومستخدميها

أولا– تعريف القوائم المالية:

هناك الكثير من التعاريف عن القوائم المالية، نذكر منها:

"تمثل القوائم المالية الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات مصادر خارج السجلات المحاسبية[1].

كما يمكن القول بأنها عرض هيكلي للمركز المالي للمنشأة وأدائها خلال فترة معينة، حيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي القوائم لاتخاذ القرارات الاقتصادية الراشدة وتساعد أصحاب المنشأة في تقييم كفاءة استغلال الإدارة لموارد المنشأة.

حيث تشكل القوائم المالية أحد المصادر الرئيسية للمعلومات وذلك بعد أن يتم تدقيقها من قبل المدقق الخارجي ليتم الاعتماد عليها في اتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية من قبل مستخدميها [2].

كما تعد القوائم المالية هي المنتج النهائي للنظام المحاسبي، فهي تلخص جميع العمليات المالية التي حدثت في المنشأة خلال الفترة المالية، وتخضع عملية إعدادها لعدد من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهذه المبادئ تحدد المعلومات التي يجب أن تشملها القوائم المالية.

[1] طارق عبد العال، **التقارير المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 35.

[2] سمير محمد الشاهد وطارق عبد العال حماد، **قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، اتحاد المصارف العربية، 2000، ص 20.

ثانيا– مستخدمي القوائم المالية:

يشمل مستخدمي القوائم المالية المستثمرين الحاليين والمحتملين والموظفين والمقرضين والموردين والدائنين التجاريين ا آخرين والعملاء والحكومات ووكالاتهم والجمهور. ويستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض من حاجاتهم للمعلومات والتي تشمل ما يلي[1]:

1. المستثمرون: يهتم مقدمي رأس مال المخاطر ومستشاريهم بالمخاطرة المصاحبة لاستثماراتهم والمتأصلة فيها والعائد المتحقق منها أنهم يحتاجون لمعلومات تعيينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع أرباح الأسهم.

2. الموظفون: يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب الأعمال. كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافأتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل.

3. المقرضون: يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.

4. الموردون والدائنون التجاريون الآخرون: يهتم الموردون والدائنون ا آخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق، ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمنشأة على مدى أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المنشأة كعميل رئيسي لهم.

5. العملاء: يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة، خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو اعتماد عليها.

6. الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها: تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد وبالتالي أنشطة المنشأة. كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

7. الجمهور: تؤثر المنشآت على قرار الجمهور بطرق متنوعة، فعلى سبيل المثال، قد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص ص 43_46.

ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المنشأة وتنوع أنشطتها.

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية ومكوناتها

أولا– الخصائص النوعية للقوائم المالية:

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الظاهرة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، إن الخصائص النوعية ا أساسية الأربعة هي: القبلية للفهم، والملائمة، والموثوقية، والقابلية للمقارنة[1] .

1. القابلية للفهم: إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الظاهرة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين. لهذا الغرض، فانه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية وإن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية. وعلى كل حال، فانه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة انه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.

2. الملائمة: لكي تكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرارات. وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية.

3. الموثوقية: لكي تكون المعلومات مفيدة فانه يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها. وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه. وتتضمن صفة الموثوقية الصفات الفرعية التالية[2]:

- ✓ التمثيل الصادق:

بحيث تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق للعمليات والأحداث المالية التي حدثت في المؤسسة، والتي تم التعبير عنها بالقوائم المالية.

---

[1] طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية**، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص109_113.

[2] رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، الطبعة الثانية، داروائل للنشر، عمان، 2006، ص 67.

✓ الجوهر فوق الشكل:

فيجب أن يتم الاهتمام بجوهرها وحقيقتها وليس الاكتفاء بشكلها القانوني، فلا يوجد فائدة من معلومات يتطابق شكلها القانوني مع نماذج العرض القانونية لكنها في ذات الوقت غير ممثلة للواقع بعيدة عن الحقيقة.

✓ الحياد:

وتعني البعد عن التحيز الشخصي، وتكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية معدة للاستخدام العام وليس بغرض تحقيق اهتمامات جهة معينة من المستخدمين.

✓ الحيطة والحذر:

تعني هذه الخاصية وجود درجة من الحذر في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة في ظل حالات عدم التأكد، إلا أن ممارسة الحذر يجب أن يكون بقدر معقول ودون مبالغة، بحيث لا يسمح بتكوين احتياطات سرية أو مخصصات مبالغ فيها، حيث تؤدي المبالغة في الحذر والتحفظ إلى جعل القوائم المالية غير محايدة وبالتالي عدم تحقيق خاصية الموثوقية.

✓ الاكتمال:

وتعني إن المعلومة المعروضة في القوائم المالية يجب أن تكون كاملة غير منقوصة، بعدم حذف أو إلغاء أي جزء منها سواء كان من خلال القوائم المالية أو من خلال التقارير المالية الأخرى.

4. القابلية للمقارنة: يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للمنشأة عبر الزمن من اجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء، كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة من اجل أن يقيموا مراكزها المالية النسبية والأداء والتغيرات في المركز المالي. وعليه، فان عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت ضمن المنشأة وعبر الزمن لتلك المنشأة وعلى أساس ثابت للمنشآت المختلفة[1].

ثانيا– مكونات القوائم المالية:

تفاوتت أهمية القوائم المالية عبر تاريخ الممارسات والمفاهيم والمبادئ المحاسبية، ففي الوقت الذي كانت فيه الميزانية تحتل مكانة بارزة بين القوائم المالية الأخرى من حيث الأهمية منذ القرن السابع حتى بدايات القرن العشرين، باعتبار أنها تعكس المركز المالي للشركة بالصورة القانونية التي كانت ساندة ذلك الوقت، والتي كانت تعتقد أن الميزانية هي أفضل ضمان لسداد الالتزامات اتجاه الآخرين، إلا أن وجهة النظر هذه تراجعت لصالح قائمة الدخل منذ تشكيل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، وازدياد دور المنظمات والاتحادات المهنية المحاسبية. وقد أشارت لجنة الإجراءات المحاسبية التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أن من المهم جدا عرض صافي الدخل بشكل دقيق ومتوازن قدر الإمكان، دون زيادة أو نقصان في البيانات، ومع الأهمية المتزايدة لجدول حساب النتائج، أخذ ينظر إلى الميزانية العمومية كصلة وصل بين

[1] طارق عبد العال، **التقارير المالية**، مرجع سابق، ص 114.

قائمتين متتاليتين. ومنذ ذلك الحين وحتى تأسيس مجلس معايير المحاسبة المالية في عام 1973، تم التعامل مع جدول حساب النتائج باعتبارها الأكثر أهمية لأنها تقدم معلومات ذات علاقة بتقييم أداء الإدارة وقدرتها على توليد الأرباح، وهو الضمان الأساسي لضمان سداد القروض وأعبائها، وتغير هذا الحال بجهود مجلس معايير المحاسبة المالية الذي أعطى درجة أهمية متساوية لمجموع القوائم المالية الأساسية الخمس المتمثلة في الميزانية، جدول حساب النتائج، قائمة التدفقات النقدية، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة والملاحق. ويجب أن تكون هذه القوائم مترابطة ومتكاملة، ويأتي هذا الترابط كنتيجة لأنها تخضع لعملية القياس نفسها، مثل القياس وفق التكلفة التاريخية أو غيرها، ونتيجة لتطبيق القيد المزدوج على عمليات المنشأة كافة، وهي مكملة لبعضها البعض، فهي تعكس معلومات متنوعة ومختلفة عن المنشأة الاقتصادية والعمليات المالية التي تخصها، وبالتالي فإن أية قائمة مالية من هذه القوائم لا تستطيع أن تعكس صورة واضحة عن حال المنشأة بمفردها، والمستخدم يحتاج لجميع هذه القوائم لتشكيل صورة واضحة عن هذه المنشأة.

ويمكن تلخيص مكونات القوائم المالية كالأتي:

1. الميزانية:

تعرف الميزانية على أنها "صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة تعكس عناصر الأصول وعناصر الخصوم مجتمعة، أي أن لكل شخص طبيعي أو معنوي ذمة تتألف من عناصر موجبة وعناصر سالبة (ما له وما عليه)[1].

2. حساب النتائج:

جدول حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/الكسب أو الخسارة [2].

3. قائمة التدفقات النقدية:

قائمة التدفقات النقدية هي القائمة التي تبين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة زمنية معينة يتم تصنيفها كتدفقات من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الاستثمارية أو الأنشطة التمويلي [3].

---

[1] محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 11.

[2] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 هـ الموافق 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19، الفصل الثالث، 1.230، ص 24.

[3] عزة الأزهر، **عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والمراجعة الدولية** ، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة سعد حلب البليدة، الجزائر، 2009، ص 134.

4. جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة:

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالي[1].

أو هي قائمة توضح التغيرات التي تطرأ على الأموال الخاصة خلال دورة محاسبية معينة، وتزداد الأموال الخاصة بالأرباح وتنقص بالخسائر الناتجة عن النشاط الاقتصادي للمؤسسة .

5.الملاحق:

يضم ملحق الكشوف المالية المعلومات التي تكتسي طابعا هاما، والتي من شأنها فهم المعلومات والأحداث الواردة في الكشوف المالية [2].

المطلب الثالث: أهمية القوائم المالية وأهدافها

أولا– أهمية القوائم المالية:

يمكن إبراز أهمية القوائم المالية في ثلاث عناصر رئيسية:

1. أداة اتصال

فمهمة ودور القوائم المالية في هذا المجال هي توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عنها فهي بذلك:

- ✓ وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء والبنوك... الخ؛
- ✓ وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة، العمال، المحللين والباحثين.

2. وسيلة في تقييم الأداء

حيث تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة و الحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على:

- ✓ المركز المالي للمؤسسة؛
- ✓ مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة؛
- ✓ كيفية استخدام موارد المؤسسة.

[1] الجريدة الرسمية، مرجع سابق، الفصل الخامس، 250. 1، ص 26.

[2] حواس صلاح، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2008، ص ص 182_183.

3. وسيلة في اتخاذ القرارات اللازمة

تساعد القوائم المالية الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة حيث:

- ✓ تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل؛
- ✓ تستعمل من الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل: الموردين، العملاء والبنوك في توجيه مستقبل علاقتهم معها.

ثانيا– أهداف القوائم المالية:

تتضمن الأهداف العامة للقوائم المالية كما وردت في القائمة رقم (4) الصادرة عن مجلس مبادئ المحاسبة المنبثق عن مجلس المحاسبين القانونيين الأمريكيين ما يلي[1]:

1. تقديم معلومات موثوق فيها تتعلق بالموارد الاقتصادية والالتزامات الخاصة بالكيان لتحقيق:

- ✓ القدرة على تقييم نقاط القوة والضعف لهذا الكيان؛
- ✓ بيان مصادر التمويل والاستثمارات للكيان؛
- ✓ تقييم قدرته على مواجهة الالتزامات؛
- ✓ القدرة على إجراء مقارنات زمنية بين الكيانات والقدرة على التنبؤ للمستقبل.

2. تقديم معلومات موثوقة حول التغييرات في صافي موارد المشروع الناتجة عن الأرباح المتحققة من الأنشطة المباشرة من أجل تحديد توزيعات الأرباح المتوقعة للمستثمرين؛

3. تقديم معلومات مالية يمكن استخدامها لتقدير الأرباح المحتملة للمؤسسة؛

4. الإفصاح عن أية معلومات أخرى مفيدة وملائمة لحاجات مستخدمي القوائم المالية؛

5. كذلك تزويد المعلومات لتقدير مدى مسؤولية الإدارة عن توفير وسائل الحماية اللازمة لحقوق الملاك، وتزويد المعلومات المفيدة للمديرين والإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تهم الملاك، وكذلك المعلومات التفسيرية والتوضيحية المهمة؛

6. توفير بيانات ومعلومات عن مدى التزام المشروع بالمبادئ المحاسبية المقبولة [2].

[1] موسى بودهان، **الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين ميلة، الجزائر، 2010، ص104.

[2] عبد الستار الكبيسي، **الشامل في مبادئ المحاسبة**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003، ص423.

المبحث الثالث: جودة القوائم المالية

تعد جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المقياس المناسب لتقييم مدى كفاءة نظام المعلومات المحاسبي.

حيث يكن الاعتماد على القوائم المالية في أخذ القرارات إذا كانت المعلومات الواردة فيها ذات جودة عالية مما يعطي ثقة لدى المستخدمين.

المطلب الأول: مفهوم جودة القوائم المالية

التعريف الرسمي للجودة من قبل بعض المنظمات الدولية[1]:

تعرفها الجمعية الأمريكية للجودة: أنها الهيئة أو الخصائص الكلية للسلعة أو الخدمة التي تعكس قدرتها على تلبية حاجات صريحة وضمنية.

وتعرفها المنظمة الدولية للمعايير (ISO): أنها الخصائص الكلية لمؤسسة (نشاط أو عملية، أو سلعة، أو خدمة أو منظمة، أو نظام، أو فرد، أو مزيج منها، التي تنعكس في قدرته على إشباع حاجات صريحة أو ضمنية).

يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات، التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة[2].

وتعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلوا من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها [3]، وفي ضوء هذا المفهوم يمكن اقتراح المعايير التالية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية كما يتضح من الشكل:

[1] رعد عبد الله الطائي، عيسى قدارة، **إدارة الجودة الشاملة**، عمان، الأردن، البارودي، 2008، ص29 .

[2] صباحي نوال، **الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومة** ، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر 3، 2010- 2011، ص73 .

[3] صباحي نوال، **مرجع سابق ذكره**، ص74.

الشكل رقم (I- 2): معايير جودة المعلومات المحاسبية

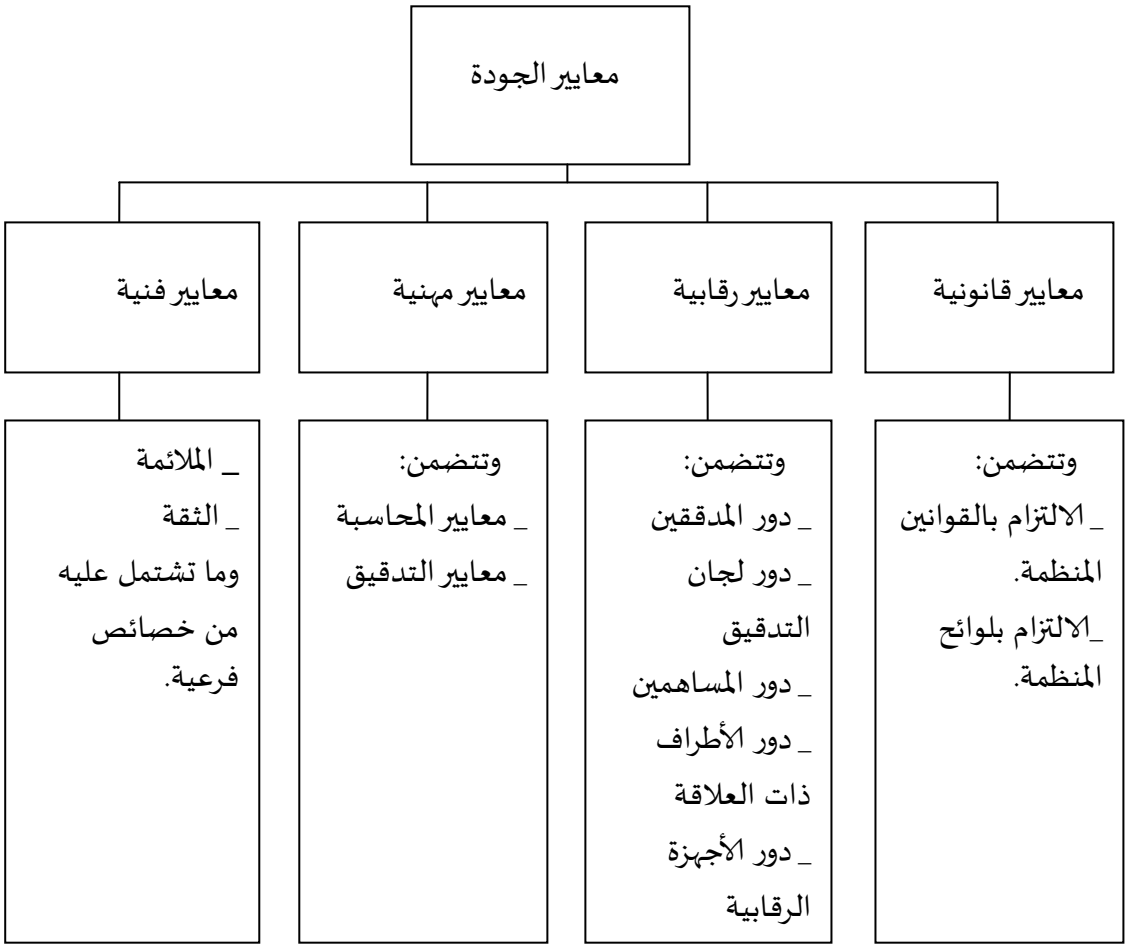

المصدر: صباح نوال، **الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومة**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2010- 2011، ص74.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في جودة القوائم المالية

يمكن توضيح العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية فيما يلي:

1. العوامل الخارجية المتعلقة بالبيئة الخارجية:

إن النظم المحاسبية تعمل في ظل تلك البيانات (الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية والسياسية) وغيرها من الجوانب المستمرة في تغيرها في البلدان المختلفة بمرور الزمان فإنها بدورها تعمل في ظل بيئة متغيرة وأن البيئة الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية وأن تلك البيئة تتكون من أنشطة متبادلة التأثير من حيث تداخل العلاقات بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الكلي.

وعلى هذا الأساس يمكن تقييم العوامل المتعلقة بالبيئة المحاسبية إلى اجتماعية، اقتصادية، قانونية وسياسية كما يلي[1]:

أ. العوامل الاقتصادية:

تساعد النتائج الاقتصادية القرارات المرتبطة بالسياسات المحاسبية، في تحسين المعلومات المتاحة للمستثمرين وللمستخدمين الآخرين للمعلومات تكون النتيجة اتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة وتخفيض التكاليف التي يتحملها مستخدمو المعلومات في سبيل الحصول على هذه الأخيرة.

كما تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي السائد في الدولة، ففي ظل نظام الاقتصاد الرأسمالي تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة، حيث يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات المحاسبية الملائمة لاحتياجات متخذي القرارات الاقتصادية، بينما في ظل نظام الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض إحكام الرقابة المركزية.

ومن العوامل الاقتصادية كذلك نجد التضخم، ففي ظل ارتفاع معدل التضخم يجعل من المعلومات المحاسبية التي تعد وفقا للتكلفة التاريخية غير ملائمة.

ب. المعلومة الاجتماعية:

تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت...الخ، فالتوجه نحو السرية يؤثر على عملية تجميع ونشر المعلومات المحاسبية، أما قيمة الوقت فنجد أن الدولة التي تعطي قيمة أعلى للوقت تهتم بقائمة الدخل، وتعد البيانات المالية خلال فترات مالية متقاربة، ربع سنوية مثلا، والعكس بالنسبة للدول التي لا تعطي للوقت أهمية تهتم بقائمة المركز المالي فقط.

وتعتبر المحاسبة عن المسؤولية أحدث مراحل التطوير المحاسبي والتي تتطلب نموذجا محاسبيا مبنيا على أسس من القيم الاجتماعية التوسع في القياس المحاسبي بحيث يمتد ليشمل الآثار الخارجية لتصرفات الوحدة الاقتصادية وتتمثل هذه الآثار الخارجية فيما يعرف بالتكلفة الاجتماعية أو العائد الاجتماعي.

[1] سليمان عتير، **دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**- دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011- 2012، ص ص 46- 48.

ج. العوامل القانونية:

تتمثل العوامل القانونية أساسا في مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية، التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصا مع ظهور الشركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى خضوعها إلى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدء تكوينها حتى تصفيتها وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية وذلك بهدف إضافة نوع من الثقة لمستخدمي المعلومات، ويمكن القول أن القواعد الملزمة بتوفير المعلومات المالية التي يجب إعدادها وتقديمها هي أحد العوامل القانونية التي تتأثر بها الخصائص النوعية للمعلومات.

فالممارسة المحاسبية تتأثر سواء في منهجيتها أو تطبيقاتها المحاسبية بشدة بالمنظمات المرتبطة بقوانين الشركات والتشريعات القانونية والضريبية والمقاييس التنظيمية الأخرى. ولاشك أن تلك التشريعات القانونية قد زادت من إمكانية مقارنة ومنفعة تلك المعلومات المحاسبية، ولا يعتبر غياب المقاييس القانونية والتشريعات أو التمسك والالتزام الدقيق بها أمرا مرغوبا فيه ويعتمد ذلك على مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي الموجود في مجموعة الدول المختلفة التشريعات القانونية.

د. العوامل السياسية:

العوامل السياسية لبيئة المحاسبة لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية لأنها تلزم تحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية الاقتصادية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر فئة معينة من المستخدمين في إنتاج وتوزيع المعلومات، وعلى المؤسسة والمهنة تقع مسؤولية توجيهه وتطوير إمكانيتهم وقدراتهم نحو تحقيق هذه الاحتياجات بحيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من المعلومات وبين ما هو ممكن التحقيق.

إن وضع وإنشاء المعايير المحاسبية هو بالدرجة الأولى نتاجا لتصرف سياسي، وقد أكد ذلك بصورة أكثر وضوح تقرير لجنة تابعة لمجلس الشيوخ ا أمريكي عام 1996، والذي انتقدت فيه ممارسة الرقابة من طرف واحد على وضع المعايير، والتأكيد على ضرورة إيجاد هيئة اتحادية لوضع المعايير تأخذ في عين الاعتبار المصالح المتعددة للأطراف المستفيدة من دون تحيز.

وقد تنظر الجهات الحكومية إلى السياسة المحاسبية من حيث مدى توافقها مع الأهداف القومية أو مع الأهداف المعنية لهذه الجهات، وهذا هو سبب التدخل السياسي في إعداد السياسات والإجراءات المحاسبية.

2. العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية:

من العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر استخدام الحاسوب في إدخال وتحليل ومعالجة عرض المعلومات وكذلك الانتشار الواسع والسريع للانترنت واللذان كان لهم الأثر الكبير في[1]:

_ الانخفاض الكبير والمستمر في كلفة الإنتاج والحصول على المعلومات؛
_ زيادة كمية المعلومات الملبية لاحتياجات المؤسسة والمستخدمين؛
_ إتاحة تلك المعلومات لعدد كبير من المستخدمين لها في العالم في الوقت المناسب؛
_ إعداد بيانات أعمق للمستخدمين.

ونجد أن الهدف من المعلومات هو الحصول على معلومات الضرورية لتلبية الاحتياجات التي ينبغي بالمقابل أن تكون نوعية هذه المعلومات جيدة، ولمعرفة نوعية المعلومات فإنه من الممكن التركيز على بعض الأبعاد التي تلخص فيما يلي:

ا. التصوير والتمثيل: وهو ما يقصد به التلاؤم واقع مع شكل المعلومة ومستخدميها وأن يكون تمثيل الواقع مفهوما لمستعمليها.

ب. التأكد: يفترض أن تعكس الأرقام المعطاة كمعلومة صورة موضوعية للواقع، حيث ينبغي أن يؤدي إعداد آخر لنفس النتيجة.

ج. أجل الحصول على المعلومة: باستعمال قاعدة بيانات متاحة لقرائها فأنه تكون الإجابة عن تساؤل ما بسرعة بعد صياغته، بتعبير آخر المعلومة المخزنة يمكن الوصول إليها عند الحاجة والطلب عليها.

د. التحديد: المعلومات المحددة بدقة هي تلك المعلومات التي تعطي تفاصيل أكثر بحيث يكون القياس الرقمي مثلا: يحمل الكثير من الأجزاء العشرية وبالتالي عدد التصنيفات للفئات يكون كبير وقد يؤدي هذا التفصيل إلى عدم الفهم أو رفع احتمال الخطأ، فهذا يحتم أن يؤخذ العنصر بكل الجوانب.

هـ. كمال المعلومة وتمامها: الحصول على صورة شاملة لكافة المعلومات الضرورية.

و. الملائمة: تهدف المعلومات لاتخاذ القرار أو القيام بنشاط ما، وتعتبر " الملائمة" للمعلومة المفصح عنها عنصرا أساسيا ومعيارا في المحاسبة تعد وفقه المعلومات على أساس منفعتها، وربطها بالنشاطات التي تتعلق بها أو

[1] ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات** ، دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، رسالة ماجيستر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008- 2009، ص70- 71.

النتائج المنتظر الحصول عليها، ويقترن مفهوم الملائمة أساسا بالمصداقية والصورة الوافية للمعلومات التي يتطلبها مستعملوها.

3. تقرير مدقق الحسابات:

يؤدي تقرير مدقق الحسابات إلى جودة المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال تدقيق القوائم المالية المنشورة، وإضفاء الثقة في المعلومات الواردة بها والتحقق من إعداد وعرض القوائم المالية، وقد تم وفق المعايير المحاسبية المعتمدة، وكذلك متطلبات القوانين المعمول بها، كما أن تقرير مدقق الحسابات له أكبر على قرارات الاستثمار فهو يحتل مرتبة متقدمة لدى المحللين الماليين وغيرهم، وإذا نظرنا إلى مضمون معايير التدقيق الدولية نلاحظ أنها تتطلب من المدقق أن يفصح في تقريره ما إذا كانت المعلومات الواردة في القوائم المالية، تتسق على معايير المحاسبة المتعارف عليها أم لا، كما تتطلب معايير التدقيق تحقق المدقق من ثبات المؤسسة في تطبيق المبادئ المحاسبية من فترة إلى أخرى[1].

المطلب الثالث: خصائص جودة القوائم المالية

خصائص جودة القوائم المالية تتمثل في الصفات التي يجب أن تتميز بها المعلومات الواردة في القوائم المالية حتى تكون أساسا يعتمد عليه مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم.

وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

أ. الملائمة:

هناك عدة تعاريف لملائمة المعلومة، حيث تشير أغلبها إلى أن المعلومات ذات الملائمة هي تلك المعلومة التي في حالة الحصول عليها يكون تأثيرها على اتخاذ القرار، أي وجود ترابط منطقي بين المعلومة واتخاذ القرار.

إن التعريف السليم هو قدرة المعلومة على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين، لضمان تجسيد صفة الملائمة في المعلومة المالية يجب توفر ثلاثة خصائص فرعية[2]:

_ التوقيت المناسب

[1] صباحي نوال، **الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومة**، مرجع سابق ذكره، ص80.

[2] نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، **مداخلة بعنوان: مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر (النظام المحاسبي المالي SCF)**، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية بالتعاون مع مخبر التمويل، مالية الأسواق ومالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ماي 29 و30 نوفمبر 2011، ص ص3- 4 .

_ خاصية التنبؤ
_ القدرة على تقييم الارتدادية للتنبؤ: (التغذية العكسية)

✓ **التوقيت المناسب:**

تكون المعلومة ملائمة من الضروري توفرها في الوقت المناسب، حيث أن تأخر وقت توفر المعلومة عن وقت الحاجة إليها يجعلها معلومة عادية (بدون منفعة)، وتكمن علاقة الترابط بين اتخاذ القرار وتوقيت الحصول على المعلومة في أن عملية اتخاذ القرار تكون محددة بمدة زمنية وتوفر المعلومة خلال تلك الفترة تأثر على وجهة اتخاذ القرار.

إن إعداد ونشر القوائم المالية يكون في فترات متباينة التأخير، مما يؤثر على مدى ملائمة المعلومة المحتواة فيها، من هنا ظهر المعيار المحاسبي الذي ينص على ضرورة إعلان تقارير مرحلية، كما أن نشر المعلومات بأكثر سرعة لا يكون على حساب إهمال دقتها ودرجة عدم التأكد منها.

✓ **خاصية التنبؤ:**

هذه الخاصية عبارة عن توفر إمكانية التنبؤ بالنتائج المستقبلية وذلك بالاعتماد على المعلومات المعبرة عن الماضي، أي وجود علاقة بين المعلومات الماضية والتنبؤ بالمستقبل، إن عملية التنبؤ لا تكون إلا على أساس معلومات من الماضي، كما أن الاطلاع على المعلومات الماضية دون توقع المستقبل تعتبر عملية لا جدوى منها، أما عن علاقة قدرة التنبؤ بالقرار فتتجسد في تقليل درجة عدم اليقين من خلال وضع توقعات للنتائج المستقبلية.

✓ **القدرة على تقييم الارتدادية للتنبؤ: (التغذية العكسية):**

هي إمكانية استخدام المعلومة في تصحيح معلومات حالية أو مستقبلية، بحيث يمكن الاعتماد عليها في تقييم مدى صحة توقعات سابقة، وأن تتمتع المعلومة بقدرة عالية على التقييم الارتدادي للقرارات الماضية وقيمة التنبؤ العالية بالمستقبل، ومن هنا تبرز أهمية هذه الخاصية في تقليل درجة عدم التأكد وتقييم القرارات السابقة.

الأهمية النسبية[1]:

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008، ص52.

تتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية. ففي بعض الحالات فإن طبيعة المعلومات بمفردها تعتبر كافية لتحديد ملاءمتها. فعلى سبيل المثال، الإفصاح عن قطاع جديد تعمل فيه المنشأة يؤثر على المخاطر والفرص المتاحة للمنشأة بغض النظر عن الأهمية النسبية للنتائج التي أحرزها القطاع في فترة وضع التقرير. وفي حالات أخرى يكون لطبيعة المعلومات وأثرها أهمية مثل مبالغ المخزون بأنواعه المختلفة.

تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادًا على القوائم المالية. وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التحريف. وعليه فإن مفهوم الأهمية النسبية يزودنا بنقطة قطع أو مؤشر بدلا من اعتباره تعبيرًا أساسيًا عن جودة المعلومات يجب أن تتصف بها لكي تكون مفيدة.

ب. الموثوقية:

إن توفر المعلومات على خاصية الموثوقية يسمح بتوجيه القرارات، ولتكون المعلومة ذات موثوقية يجب توفر ثلاث خصائص ضرورية، وهي أن تتوفر على نسبة ضئيلة من الأخطاء وأكثر حيادية في النقل وكذا الأمانة في التعبير، في حالة القوائم المالية تقاس درجة الموثوقية بحجم الأخطاء ودرجة التحيز في نشر المعلومات وعدم التصوير الصادق للأحداث والمعاملات الاقتصادية.

لضمان تجسيد صفة الموثوقية في المعلومة المالية يجب توفر ثلاثة خصائص فرعية[1]:

_ الصدق في التعبير؛
_ الحياد؛
_ القابلية للتحقيق.

✓ **الصدق في التعبير:**

الصدق في التعبير هو وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات المحاسبية والأحداث المراد عرضها في القوائم، أي أن تكون المعلومة معبرة بصدق عن المضمون الذي تهدف إليه، وهناك سبب رئيسي يحد من الصدق في التعبير وهو التحيز وينقسم إلى:

– تحيز في عملية القياس: مثل استعمال التكلفة التاريخية؛
– التحيز من القائم بعملية القياس.

[1] نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، **مداخلة بعنوان: مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر (النظام المحاسبي المالي SCF)**، مرجع سبق ذكره، ص ص4- 5.

✓ **الحياد:**

هو عدم التحيز (أي عدم وضع المعلومات بشكل تفضيلي بين الأطراف)، أي لا تكون المعلومات لصالح مستخدم على حساب آخر. كما أن تعارض المصالح بين مختلف أصحاب المصلحة في المؤسسة يعتبر السبب الرئيسي في قلة درجة الحياد.

✓ **إمكانية التحقق:**

وهي أن تكون درجة التطابق والاتفاق عالية في نتائج القياس بين المكلفين المختلفين بعملية القياس وباستخدام نفس الوسائل وطرق القياس. وهناك مفاهيم أخرى لقابلية التحقيق وهي وجود إثباتات يرجع لها في حالة التأكد من المعلومات والأرقام الواردة في القوائم المالية.

إن أهمية دور المدقق الخارجي (المستقل) تتمثل في التأكد من توفر هذه الخاصية الجوهرية الموثوقية هذه المعلومات.

ج. القابلية للمقارنة:

وتعني هذه الخاصية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة للمؤسسة ذاتها أو مقارنة القوائم المالية لمؤسسة معينة مع القوائم المالية لمؤسسات أخرى، ويستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الاستثمار والتمويل أو التعرف على المركز المالي والأداء المالي للمؤسسة وغير ذلك، ولا يمكن أن تكون القوائم المالية قابلة للمقارنة إلا إذا تم إعدادها باستخدام ذات الأسس والمبادئ المحاسبية وفقا لمفهوم الثبات والاتساق[1].

د. القابلية للفهم:

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين. لهذا الغرض، فانه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية. وعلى كل حال، فانه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية أن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين[2].

[1] سليم بن رحمون، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد** دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب_بسكرة، رسالة ماجيستر، جامعة محمد الخيضر، بسكرة، 2012 – 2013، ص ص74- 75.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية**، مرجع سبق ذكره، ص51.

خاتمة الفصل

بعد دراستنا لهذا الفصل الخاص بالإطار النظري للتدقيق الداخلي والقوائم المالية والذي استعرضنا فيه بالدراسة والتحليل كل من مفهوم التدقيق الداخلي ونشأته، أنواعه وخصائصه، أهميته وأهدافه، كما تطرقنا إلى مفهوم القوائم المالية ومستخدميها، خصائصها النوعية ومكوناتها، أهميتها وأهدافها.

خلصنا إلى أن التدقيق الداخلي وظيفة داخلية تابعة للمؤسسة تقوم بنشاط رقابي مستقل لقياس فاعلية الوسائل الرقابية المطبقة، ففي أي مؤسسة منظمة تنظيما جيدا لابد من توافر طرق وأدوات للتأكد من لأداء العمل التنفيذي الصحيح.

والقوائم المالية هي وسائل أساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، لأنها تعتبر مصدرا أساسيا للمعلومات المالية الصادرة عن المؤسسة، والتي تعكس وضعيتها المالية ونتائجها المحققة.

وفي الأخير أصبح التدقيق الداخلي جزءًا لا يتجزأ من المؤسسة، لما له من دور كبير في تحسين جودة القوائم المالية وهذا ما توصلنا إليه.

الفصل الثاني: أثر التدقيق الداخلي على تحسين جودة القوائم المالية

مقدمة الفصل

يكتسي التدقيق المحاسبي أهمية بالغة من خلال التقارير المعدة من طرف المدققين، ومن أجل الاعتماد على دراسة القوائم المالية حيث تبرز وجود معاملات مؤثرة في الأطراف المشاركة ونتيجتها تسجل عند وقوع وتصفية هذه الأخيرة وفقا للغة المحاسبة وعليه تكمن فائدة التدقيق الداخلي في الدور الذي يلعبه في تحسين جودة القوائم المالية وكذا أهميته في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية التي تسعى إلى تحسين أدائها في ظل ظروف اقتصاد السوق.

وعليه يعتبر التدقيق الداخلي الركيزة الأساسية في التحقق من صحة البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية المختلفة والتأكد من دقة تعبير القوائم المالية عما تتضمنه من حقائق مالية عن المؤسسة وأوجه نشاطها لتفادي مختلف الأخطاء المحاسبية ومنع حالات الغش والتلاعب بأكملها.

ومن أجل معالجة هذا الموضوع والإلمام بمختلف جوانبه قسمت الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية، حيث سنتطرق في المبحث الأول ماهية تدقيق الحسابات ، بينما يتمحور المبحث الثاني حول أسس تدقيق الحسابات أما المبحث الثالث سنتطرق إلى إجراءات التدقيق الداخلي وتأثيره على جودة القوائم المالية.

المبحث الأول: ماهية تدقيق الحسابات

المطلب الأول: تعريف تدقيق الحسابات

يقصد بتدقيق الحسابات فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة[1].

وهناك تعريف حديث لتدقيق الحسابات من قبل لجنة مفاهيم التدقيق المنبثقة من جمعية المحاسبة الأمريكية بأنه:[2]

"عملية منظمة وموضوعية للحصول على أدلة إثبات وتقويمها فيما يتعلق بحقائق حول واقع وأحداث اقتصادية، وذلك للتحقق من درجة التطابق بين تلك الحقائق والمعايير المحددة، وإيصال النتائج إلى مستخدمي المعلومات المهتمين بذلك التحقق"

وهكذا فإن عملية التدقيق تشمل[3]:

الفحص: ويقصد به التأكد من صحة قياس العمليات وسلامتها التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها أي فحص القياس الحسابي للعمليات المالية الخاصة بالنشاط المحدد للمشروع.

التحقيق: يقصد به إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية كتعبير سليم لأعمال المشروع عن فترة مالية معينة، وكدلالة على وضعه المالي في نهاية تلك الفترة. وهكذا فإن الفحص والتحقيق وظيفتان مترابطتان يقصد بهما تمكين المدقق من إبداء رأيه فيما إذا كانت عمليات القياس للمعاملات المالية قد أفضت إلى إثبات صورة عادلة لنتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي.

---

[1] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية)**، الطبعة الثانية، داروائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004،ص13.

[2] AAA , committee on Basic Auditing, concepts, Astatement of Basic Audit – ing concept, American Acconting Association, 1973, p 2.

[3] خالد أمين خالد، **مرجع سابق**، ص13.

التقرير: يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق وإثباتها في تقرير يقدم إلى من يهمه الأمر داخل المشروع وخارجه، وهو ختام عملية التدقيق حيث يبين فيه المدقق رأيه الفني المحايد في القوائم المالية ككل من حيث تصويرها لمركز المشروع المالي وبيانها عملياته بصورة سليمة وعادلة.
وتعني عبارة " التعبير بعدالة" توافق البيانات الواردة في القوائم المالية مع واقع المشروع وهذا يتطلب من هذه البيانات أن تكون سليمة محاسبيا ووافية أي لم يحذف شيء منها وأن المدقق يشهد بذلك كله.

المطلب الثاني: أنواع تدقيق الحسابات

أولا– التدقيق من حيث نطاق عملية التدقيق

1. التدقيق الكامل: وهنا يقوم المدقق بفحص القيود والمستندات والسجلات بقصد التوصل إلى رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية ككل. وقد كان هذا النوع تدقيقا كاملا تفصيليا أي يقوم المدقق بفحص القيود وغيرها 100% يوم كانت المشاريع التي تدقق حساباتها صغيرة الحجم وعملياتها قليلة العدد.

وقد تحول هذا إلى تدقيق كامل اختياري نتيجة للتطور الذي حدث في دنيا الأعمال وما صاحب ذلك نشوء الصناعات الكبيرة والشركات المساهمة بحيث لم يصبح من المعقول أن يقوم المدقق بتدقيق جميع العمليات وكافة السجلات والمستندات. وإن إتباع أسلوب العينة والاختبارات في التدقيق زاد من اهتمام المشاريع بأنظمة الرقابة الداخلية، لأن كمية الاختبارات وحجم العينات يعتمد على درجة متانة تلك الأنظمة المستعملة حيث يزيد المدقق من نسبة اختباراته في حال ضعف تلك الأنظمة ووجود ثغرات فيها. وهكذا يتضح الفرق بين هذين النوعين بأي شكل من أشكال فله وحده حق تقرير نطاق عملية التدقيق.

2. التدقيق الجزئي:وهنا يقتصر عمل المدقق على بعض العمليات أو البنود دون غيرها كأن يعهد إليه بتدقيق النقدية فقط، أو جرد المخازن...الخ وفي هذه الحالة لا يمكنه الخروج برأي حول القوائم المالية ككل، وإنما يقتصر تقرير المدقق على ما حدد لو من مواضيع.
ومن المرغوب فيه هنا أن يحصل المدقق على عقد كتابي يوضح نطاق عملية التدقيق الموكلة إليه حتى لا ينسب إليه إهمال أو تقصير في القيام بتدقيق بند لم يعهد إليه أصلا تدقيقه، وبذلك يحمي نفسه بواسطة العقد من أية مسؤوليات كهذه.

ثانيا– التدقيق من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية التدقيق

1. التدقيق النهائي: ويكلف المدقق بالقيام بمثل هذا التدقيق بعد انتهاء الفترة المالية المطلوب تدقيقها، وبعد إجراء التسويات وتحضير الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي. وفي ذلك ضمان بعدم حدوث أي تعديل في

البيانات بعد تدقيقها لأن الحسابات تكون قد أقفلت مسبقا، وهي ميزة لهذا النوع من التدقيق على أنه يعاب عليهم:

- فشله في اكتشافه ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو غش حال وقوعها ؛
- استغراقه وقتا طويلا قد يؤدي إلى تأخير تقديم التقرير في موعده؛
- إرباكه للعمل في كل من مكتب المدقق والعميل، حيث تتوافق تواريخ إقفال الدفاتر في كثير من المشروعات العميلة لنفس المكتب مما يؤدي إلى التضحية ببعض الدقة في الأداء مقابل الإسراع في إنجاز العمل، أضف إلى ذلك أن العمل قد يتوقف حتى يقوم المدقق بجمع الأدلة والقرائن الأزمة.

ومن الواضح أن هذا النوع يصلح للتطبيق في المنشآت الصغيرة أو المتوسطة ويقتصر في غالب الأحيان على تدقيق عناصر القوائم المالية وخاصة الميزانية تدقيقا كاملا تفصيليا، ولهذا كثيرا ما يطلق عليه تدقيق الميزانية.

2. التدقيق المستمر: وهنا يقوم المدقق بتدقيق الحسابات والمستندات بصفة مستمرة حيث يقوم في نهاية العام بتدقيق الحسابات الختامية والميزانية. ومن الواضح أن هذا النوع يصلح في تدقيق المنشآت الكبيرة حيث يصعب تدقيقها عن طريق التدقيق النهائي.

ثالثا– التدقيق من حيث الهيئة التي تقوم بعملية التدقيق

1. التدقيق الداخلي: ويقوم بهذا التدقيق هيئة داخلية أو مدققين تابعين للمنشأة وذلك من أجل حماية أموال المنشأة. ولتحقيق أهداف الإدارة كتحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة للمشروع وتشجيع الالتزام بالسياسات الإداري.[1]

2. التدقيق الخارجي: وغرضه الرئيسي الخلاص إلى تقرير حول عدالة تصوير الميزانية العامة لوضع الشركة المالي وعدالة تصوير الحسابات الختامية لنتائج أعمال عن الفترة المالية المعينة. ولهذا يقوم بها شخص خارجي محايد مستقل عن إدارة المشروع. ويطلق على هذا النوع أحيانا بالتدقيق المحايد أو المستقل.

ويجب أن لا يتبادل إلى الأذهان أن وجود نظام سليم للتدقيق الداخلي يغني عن تدقيق الحسابات بواسطة مدقق خارجي مستقل لما سبق وظهر من أوجه الاختلاف بين النوعين وأهمها انعدام الحياد في التدقيق الداخلي لأن المدقق الداخلي خاضع بالتبعية للإدارة يخدم أهدافها، بينما يتوفر مبدأ الاستقلال في التدقيق الخارجي حيث المدقق هنا وكيل بأجر عن جمهرة المساهمين أو أصحاب المشروع.

[1] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات**، مرجع سابق، ص35.

رابعا– التدقيق من حيث درجة الإلزام

1. التدقيق الإلزامي: وهو ذلك التدقيق الذي نص القانون على وجوب القيام به، فقد نص قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 على وجوب تدقيق حسابات الشركات المساهمة، فأصبح إلزاميا، ومن ثم يمكن توقيع الجزاء على الشركات التي تتخلف عن القيام بذلك ولا تقدم تقاريرا بحساباتها الختامية ومراكزها المالية مدققة من قبل مدققي حسابات مرخصين. ويشار إلى هذا النوع أحيانا بالتدقيق القانوني ولا يصح أن يكون هذا إلا تدقيقا كاملا.

2. التدقيق الاختياري: وهو ذلك الذي يطلبه أصحاب المنشأة دون إلزام قانوني على وجوب القيام به. وتلك هي الحالة بالنسبة للمشروعات الفردية ولشركات الأشخاص (التضامن العادية، والتوصية البسيطة والمحصلة) وقد يكون لذلك كاملا أو جزئيا حسب رغبة أصحاب المنشأة وكما هو موضح بالعقد الذي يبرم بين المدقق والعميل.
وقد كان المدقق أول الأمر اختياريا، وانقضت فترة طويلة حتى أصبح إلزاميا قانوني حيث تولد في أذهان القائمين على السهر على اقتصاد البلد ضرورة احترام توفير عنصر التدقيق الحسابي الخارجي المحايد، وتضمين عقود الشركات النظامية الأحكام الخاصة بهذه الناحية.[1]

خامسا– التدقيق من حيث درجة الشمول ومدى المسؤولية في التنفيذ

1. التدقيق العادي: وهو ما سبق الإشارة إليه من أنه فحص البيانات المثبة بالسجلات والدفاتر، والتأكد من صحة القوائم المالية ومدى دلالتها لنتيجة الأعمال والمركز المالي، وإبداء رأي المدقق الفني المحايد حول ذلك. وغالبا ما يلجأ المدقق إلى إتباع التدقيق الاختياري هنا، ويعتبر مسؤولا بالطبع عن أي إهمال أو تقصير في ممارسته لحذره المهني أي أدائه للعناية المعقولة المتوقعة من شخص عادي يزاول المهنة في نفس الأحوال والظروف القائمة في المشروع تحت التدقيق.

2. الفحص لغرض معين: ويكون هذا النوع من التدقيق بهدف البحث عن حقائق معينة والوصول إلى نتائج معينة يستهدفها الفحص. وقد تكون الحسابات والبيانات موضوع التدقيق قد سبق تدقيقها تدقيقا عاديا بهدف الخروج برأي محايد حول المركز المالي ونتائج الأعمال.

[1] خالدأمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، مرجع سابق، ص36.

ومن الأمثلة على "الفحص لغرض معين" فحص الدفاتر والسجلات بهدف اكتشاف غش ما، أو العرف على أسباب اختلاس معين، أو بغرض تحديد الشهرة في حال خروج شريك أو إنظمام آخر، أو لتحديد قيمة السهم في حالة الاندماج أو في حالة حساب تركة ما تشتمل على أسهم، وغير ذلك.

يختلف الفحص عن التدقيق الجزئي لأن الفحص لا يشترط أن يكون لغرض خاص بنشاطات المشروع وبناء على طلب من إرادته،بينما يتم التدقيق الجزئي بناء على طلب من إدارة المشروع، كما يهدف عادة إلى تبيين نواحي الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية المستعملة بالمشروع.

أما بالنسبة لمسؤولية المدقق فقد رأينا أنه لا يعتبر مسؤولا في التدقيق العادي إذ ما أثبت أنه قد مارس حذره المهني في قيامه بعمله وإعداده للتقرير. أما في حالة الفحص فهو مسؤول عن الإهمال أو تقصير ينشأ عن عدم تنفيذه للشروط المتفق عليها في العقد المبرم بين الطرفين فمسؤوليته الكبرى هنا عقدية.[1]

المطلب الثالث: أهداف تدقيق الحسابات

لقد صاحب تطور مهنة التدقيق تطور ملحوظ في أهدافها ومدى التحقق والفحص وكذلك درجة الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية، ويتمثل ذلك في العرض التالي:[2]

1. قبل عام 1990 كان الهدف من التدقيق اكتشاف التلاعب والاختلاس والأخطاء، ولذلك كان التدقيق تفصيلي، ولا يوجد أي وجود لنظام الرقابة الداخلية.
2. من 1905 حتى 1940 كان الهدف من التدقيق تحديد مدى سلامة المركز المالي وصحته بالإضافة إلى اكتشاف التلاعب والأخطاء ، ولذلك بدء الاهتمام بالرقابة الداخلية.
3. من 1940 حتى 1960 كان الهدف من التدقيق تحديد مدى سلامة وصحة المركز المالي، وتم التحول نحو التدقيق الاختياري الذي يعتمد على متانة وقوة نظام الرقابة الداخلية.
4. من 1960 وحتى الآن أضيف أهداف عديدة للتدقيق منها:[3]

أ– مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها والتعرف على ما حققته من أهداف، ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المحددة؛

ب– تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدفا منها؛

ج– القضاء على الإسراف من خلال تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة في جميع نواحي النشاط؛

د– تحقيق أقصى قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع؛

---

[1] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات**، مرجع سابق، ص ص، 37 -38.

[2] Brown, R. G, **Changing Audit Objectives and Techniques, Independent Auditing Standards**, Ed. J. C. Roy, Holt, Rinehart and Winston Inc. N. Y, 1964, PP2 – 18.

[3] متولي محمد الجمل، عبد المنعم محمود، المراجعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973، ص 19.

هـ- تخفيض خطر التدقيق وذلك لصعوبة تقدير آثار عملية التدقيق على العميل أو المنشآت محل التدقيق.

من العرض التاريخي السابق نخلص إلى أن الهدف الرئيسي لعملية تدقيق الحسابات هو إبداء الرأي الفني المحايد عما إذا كانت التقارير المالية تعبر بصورة صادقة وعادلة عن المركز المالي للمنشأة محل التدقيق ونتائج الأعمال عن تلك الفترة.

المبحث الثاني: أسس تدقيق الحسابات

المطلب الأول: فروض تدقيق الحسابات

يعرف Kohler[1] الفرض بأنه قاعدة تحظى بقبول عام، وتعبر عن التطبيق العملي، وتستخدم في حل نوع معين من المشاكل أو ترشيد السلوك.

فيما يلي أهم الفروض التي تستند إليها عملية تدقيق الحسابات وهي:

1. فرض عدم التأكد: ويبرز هذا الفرض الحاجة إلى وجود مجموعة من أدلة الإثبات الكافية لإزالة حالة عدم التأكد ويرجع عدم التأكد في المجال المحاسبي إلى الأسباب التالية:

أ- الاستخدام غير المتكامل للبيانات المحاسبية؛
ب- عدم القدرة على تقرير كافة الظروف المستقبلية عند اتخاذ القرارات؛
ج- عدم وجود نظام جيد للاتصال في التنظيم.

2. فرض استقلال المدقق: وذلك لأن المدقق عندما يمارس عمله يعتبر حكما يعتمد على رأيه فيما كلف به من أعمال، ويعتمد فرض استقلال المدقق على نوعين أساسيين من المقومات هما.

أ- المقومات الذاتية: وهي التي تتعلق بشخص المدقق وتكوينه العلمي والخلقي وخبرته العلمية؛
ب- المقومات الموضوعية: وهي ما تتضمنه التشريعات، وما تصدره الهيئات من أحكام وقواعد وضمانات.

[1] Kohler , E. I, A Dictionary for Accountants, 4tht Ed, Prentice- Hall, inc, 1970, P 100.

يفسر هذا الفرض حق المدقق في الإطلاع على الدفاتر والسجلات والمستندات، وطلب البيانات من إدارة المنشأة التي يقوم بالتقرير عن أحداثها، وحقه في إبداء الرأي المعارض في تقريره.

3. فرض توافر تأهيل خاص للمدقق: وذلك لأن المدقق يستخدم حكمه الشخصي عند ممارسة وظيفته، وفي ظل غياب إطار متكامل لنظرية الإثبات في التدقيق، فإن المدقق يتعرض عند الفحص لمشاكل منها محاسبية أو ضريبية أو فنية، كل هذا يتطلب قدر علمي وعملي كاف لأداء مهمته.

4. فرض توافر نظام كاف للرقابة الداخلية: تشير الرقابة الداخلية ICS إلى نظام يتضمن مجموعة عمليات مراقبة مختلفة إدارية ومحاسبية وضعتها الإدارة ضمانا لحسن سير العمل في المنشأة وتشمل الرقابة الداخلية ما يلي:

أ– رقابة إدارية: وهدفها تحقيق أعلى كفاية إنتاجية وإدارية ممكنة وضمان تنفيذ السياسات الإدارية وفقا للخطة ووسائلها (الموازنات – التكاليف – المعيارية – دراسة الوقت – التقارير – التدريب)
ب– رقابة محاسبية: هدفها اختيار دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر ودرجة الاعتماد عليها من وسائلها (حسابات المراقبة – الجرد المستمر – المصادقات – التدقيق الداخلي – النظام المستندي)
ج– ضبط داخلي: هدفه حماية أصول المنشأة من أي اختلاس أو ضياع أو سرقة أو سوء استعمال ومن وسائلها (تقسيم العمل – تحديد الاختصاصات والمسؤوليات)[1]
ومما لا شك فيه أن نظام الرقابة الداخلية يعتبر بحق نقطة البداية لعلم التدقيق الحديث.

5. فرض الصدق في محتويات التقرير: ويفسر هذا الفرض في أن تقرير المدقق يعتبر الأساس عند توزيع الأرباح أو قبول الإقرار الضريبي، كما أن عبء الإثبات يقع على المدقق ولا يستطيع نقله إلى الإدارة، وينشأ فرض الصدق من حقيقة وضع المدقق باعتباره محل ثقة جميع الأطراف أصحاب المصالح في المنشأة أو خارجها.

المطلب الثاني: مبادئ تدقيق الحسابات

يجدر الإشارة إلى أن تناول مبادئ تدقيق الحسابات يتطلب تحديد أركانه وهي:

1– ركن الفحص؛
2– ركن التقرير.

[1] محمود السيد الناغي، **الاتجاهات السلوكية ودورها في تطوير عملية الرقابة على الحسابات**، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، 19976، ص ص 124 _ 133.

بناءاً على ذلك فإن مبادئ تدقيق الحسابات يمكن تقسيمها إلى مجموعتين هما:

أولا– المبادئ المرتبطة بركن الفحص

1. مبدأ تكامل الإدراك الرقابي: يعني هذا المبدأ المعرفة التامة بطبيعة أحداث المنشأة وآثارها الفعلية والمحتملة على كيان المنشأة وعلاقاتها بالأطراف الأخرى من جهة، والوقوف على احتياجات الأطراف المختلفة للمعلومات المحاسبية عن هذه الآثار من جهة أخرى.

2. مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختياري: يعني هذا المبدأ أن يشمل مدى الفحص جميع أهداف المنشأة الرئيسية والفرعية وكذلك جميع أهداف المنشأة، الرئيسية والفرعية وكذلك جميع التقارير المالية المعدة بواسطة المنشأة مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه الأهداف وتلك التقارير.

3. مبدأ الموضوعية في الفحص: يشير هذا المبدأ إلى ضرورة الإقلاع إلى أقصى حد ممكن من عنصر التقدير الشخصي أو التميز أثناء الفحص وذلك بالاستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤيد رأي المدقق وتدعمه خصوصا تجاه العناصر والمفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبيا، وتلك التي يكون احتمال حدوث خطأ فيها أكبر من غيرها.

4. مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية: يشير هذا المبدأ إلى وجوب فحص مدى الكفاية الإنسانية في المنشأة، بجانب فحص الكفاية الإنتاجية لما لها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المدقق من أحداث المنشأة، وهذه الكفاية هي مؤشر للمناخ السلوكي للمنشأة من نظام للقيادة والسلطة والحوافز والاتصال والمشاركة.

ثانيا– المبادئ المرتبطة بركن التقرير

1. مبدأ كفاية الاتصال: يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يكون تقرير أو تقارير مدقق الحسابات أداة لنقل أثر العمليات الاقتصادية للمنشأة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية تبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير.

2. مبدأ الإفصاح: يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يفصح المدقق عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ الأهداف للمنشأة، ومدى التطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغيير فيها، وإظهار المعلومات التي تأثر على دلالة التقارير المالية، وإبراز جوانب الضعف – إن حدث – في أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر والسجلات.

3. مبدأ الإنصاف: يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون محتويات تقرير المدقق، وكذا التقارير المالية منصفة لجميع المرتبطين والمهتمين بالمنشأة سواء داخلية أو خارجية.
4. مبدأ النسبية: يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يشمل التقرير تفسيرا واضحا لكل تصرف غير عادي يواجه به المدقق، وأن تبنى تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية وموضوعية.

المطلب الثالث: طرق تدقيق الحسابات

تتضمن عملية التدقيق استعمال الطرق التالية على سبيل المثال لا حصر[1]

1. الملاحظة: تطبق في الحكم على صلاحية الطرق المحاسبية المستعملة في المؤسسة ومدى كفاءة نظام الرقابة الداخلي علاوة على استخدامها عند القيام بعمليات الجرد لأصول المشروع المختلفة.

2. التفتيش: تطبق في تدقيق الاستثمارات المالية والأصول، والإرادات والمصاريف العادية، وما شابه ذلك من بنود.

3. التثبيت: تطبق في التأكيد من أرصدة الحسابات ومبالغ العمليات التجارية مع أطراف خارج المشروع وأرصدة الأصول الموجودة عهدة أشخاص خارجة كالإرساليات وبضائع الأمانة وغيرها.

4. المقارنة: تطبق على أرصدة الحسابات والبيانات المالية الجارية بمقارنتها مع بيانات شبيهة أو مماثلة خاصة بفترات سابقة أو لاحقة لبيان الأسباب الكامنة وراء أي تغيرات هامة.

5. التحليل: تطبق على البيانات الجارية لتقرير مدى الاعتماد عليها ونشرها كمعلومات عن المشروع المعني.

6. الاحتساب: تطبق على البيانات الرقمية المقدمة من العميل كاحتساب بضاعة آخر المدة والمستحقات.

7. الاستفسار: تطبق على سياسات المشروع المعني، والأمور والقضايا التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية المنشورة، مثل الالتزامات العرضية والخطط المستقبلية.

[1] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات**، مرجع سابق، ص14.

المبحث الثالث: إجراءات التدقيق الداخلي وتأثيره على جودة القوائم المالية

يساهم التدقيق الداخلي في المحافظة على أصول المؤسسة وبالتالي منع الاختلاس والغش، كما يوفر الضمانات الكافية بأن القوائم المالية يمكن الاعتماد عليها باعتبارها ذات جودة عالية.

المطلب الأول: مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية

أولا– أهمية تدقيق القوائم المالية:

باتت الحاجة للتدقيق الداخلي في وقتنا الحالي أكثر إلحاحا مما كانت عليه في السابق نظراً لحاجة نظام الرقابة في المؤسسات الاقتصادية، كما أن القوائم المالية تعتبر إحدى الآليات العامة في الهيكل الرقابي باعتبارها الوسيلة التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى المستثمرين[1].

تكمن أهمية التدقيق الداخلي في ما يلي:

_ زيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية وزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية؛
_ زيادة القدرات التنافسية للشركات من خلال توفر الموثوقية والشفافية في قوائمها المالية مما ينعكس أثره على برامج خفض التكلفة والارتقاء بجودة المنتجات وزيادة حصة الشركة التسويقية؛
_ زيادة ثقة المتعاملين بالبورصة مما ينعكس أثره على ارتفاع حجم التداول وأسعار الأسهم؛
_ تحقيق مزايا ضريبية عند التحاسب الضريبي لثقة المأمور الفاحص في بيئة الرقابة ومصداقية التقارير والقوائم المالية؛
_ جودة القوائم المالية من جودة عملية التدقيق في معلوماتها ومدى الالتزام بتطبيق المعايير والطرق المحاسبية المتعارف عليها.

ثانيا– علاقة أبعاد التدقيق الداخلي (الفحص، التحقيق، التقرير) بجودة معلومات القوائم المالية:

يرتبط تحليل دور المحاسبي في تحسين جودة معلومات القوائم المالية بتحليل دور كل من:

1. الفحص المحاسبي: هو التأكد من صحة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها، أي فحص القياس المحاسبي هو القياس الكمي والنقدي للأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة فهو الآلية

[1] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة والتدقيق الحسابات**، ديوان المطبوعة الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص ص13.

لتقييم المعايير والطرق والبيانات المحاسبية من جهة ومصداقية المعلومات المقدمة من جهة أخرى وتتمثل هذه المعايير في العناصر التالية [1]: ملائمة المعلومات، قابلية الفحص، عدم التحيز في التسجيل، قابلية القياس الكمي

2. التحقيق المحاسبي: إمكانية الحكم على مدى صلاحية القوائم المالية (الملائمة الحياد) كتعبير سليم لنتائج الأعمال خلال فترة معينة.[2]

3. التقرير (الإبلاغ): بلورة نتائج الفحص والتحقيق وإثباتها بتقرير مكتوب يقدم لمستخدمي القوائم المالية فعملية التحقيق تقودنا إلى معرفة مدى شفافية وموضوعية القوائم المالية.

المطلب الثاني: دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية

يعتبر التدقيق الداخلي الأداة الفعالة في تحسين المعلومات المالية والمحاسبية إذ يساهم مدقق الحسابات في اكتشاف أعمال الغش والأخطاء والتزوير، كما يعمل على زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة من أجل خلق قيمة مضافة لها تتمثل في زيادة فعالية ثقة أصحاب المؤسسة ومستخدمو القوائم المالية لضمان حقوقهم وحمايتها [3]، إذ أن أسلوب التدقيق المحاسبي المطبق تبرز مدى إثبات صحة ودقة وسلامة القوائم المالية ومدى إمكانية الاعتماد على نتائج التدقيق المحاسبي.

مما يتضح الدور المحوري الذي يلعبه المدقق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة عبر فحصه الدقيق لحساباتها باعتباره متخصصا ونزيها لإتقان عمله إذ لا مصلحة له في التأثير على حقيقة البيانات المالية المدروسة بما يمكنه من التأكد من مصداقيتها واعتمادها لفروض التدقيق المحاسبي والمبادئ المحاسبية وكذا احترام القوانين الجاري العمل بها وجعلها تعكس صورة وفية لواقع المؤسسة كونها خالية من الأخطاء والغش والتزوير وهذا ما ينتج مصطلح جودة القوائم المالية أي سلامة وصحة ودقة هذه القوائم[4] كما يعتبر تقرير المدقق الداخلي أداة ضغط على الإدارة من أجل تفعيل الأداء المحاسبي مما تبرز هذه

---

[1] زلاسي رياض، **إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية** ، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010/2009، ص44.

[2] زهرة توفيق سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص177.

[3] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **مرجع سابق ذكره**، ص51.

[4] عبد العالي محمدي، **مداخلة بعنوان: دور محافظ الحسابات في تفعيل آليات حوكمة البنوك للحد من الفساد المالي والإداري** ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 07/06 ماي 2012، ص06.

التقارير انعكاسا إيجابيا في تطبيق المؤسسة لإرشاداتها على جودة القوائم المالية [1]، وأهم ما توفره هذه التقارير للمستخدمين هو إمكانية الوثوق والاعتماد على تقرير منشور بشهادة طرف خارجي محايد كالمدقق المحاسبي الذي يبدي رأيه الفني حول مصداقية القوائم المالية والتأكد من سلامة وصحة ودقة المعلومات المحاسبية لضمان جودة فعالة للقوائم المالية وبالتالي تفعيل الأداء المحاسبي للمؤسسة.

يساهم التدقيق في تحسين جودة القوائم المالية من خلال:[2]

_ يساهم التدقيق الداخلي في اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء متعمدة أو غير متعمدة وبالتالي الحصول على معلومة محاسبية خالية من الأخطاء؛
_ يساهم في تدقيق البيانات وبالتالي الحصول على معلومة محاسبية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار؛
_ يعمل على التحقق من صحة المعلومات والبيانات المستخدمة في المؤسسة؛
_ يعمل التدقيق الداخلي في حماية المؤسسة من عمليات التلاعب والاحتيال ويعتبر هذا دوراً هاما ورئيساً خصوصا وأن المدقق الخارجي لا يستطيع اكتشاف جميع حالات الغش والتلاعب في القوائم المالية نظراً لعدم تواجده بصورة دائمة في المؤسسة واعتماده على العينات الإحصائية بدلا من الفحص الكامل وبالتالي أصبح المدقق الداخلي هو من يستطيع أن يحمي المؤسسة التي يعمل بها من عمليات التلاعب بالأصول وأنه ليس هناك من أقدر منه على ذلك وبالتالي الحصول على معلومات ذات مصداقية للأطراف الداخلية أو الخارجية؛
_ يعمل على فحص وتقييم مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، مدى تحقيق أهدافها والتي من بينها دقة المعلومات المحاسبية التي ينجبها النظام المحاسبي في المؤسسة.

المطلب الثالث: مقاييس مستوى جودة وموثوقية القوائم المالية من خلال تقارير مدقق الحسابات

يعتبر تقرير مدقق الحسابات عن القوائم المالية السنوية بمثابة المنتج النهائي لعملية التدقيق وأداة أو وسيلة الاتصال والتي يمكن من خلالها أن يقوم المدقق بتوصيل نتائج فحصه وتقييمه للأدلة والقرائن ورأيه الفني المحايد عن صحة وسلامة عرض القوائم المالية للمركز المالي في نهاية السنة ونتائج الأعمال.

---

[1] عبد الفتاح الصحن، أحمد عبيد وآخرون، **أسس المراجعة الخارجية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص316.
[2] رأفت سلامة محمود وآخرون، **علم تدقيق الحسابات**، دار الميسر، عمان، الأردن، 2011، ص21.

بالإضافة إلى أنه يتعين على المدقق التطرق إلى مجموعة من العناصر أو الضوابط لمحتوى التقرير على غرار الاعتماد على المبادئ المحاسبية في إعداد القوائم المالية، الالتزام والثبات في تطبيقها، بالإضافة إلى تأكيده على احتواء القوائم المالية على كافة المعلومات الجوهرية من عدمه يمكن لتقرير مدقق الحسابات أن يأخذ عدة صور تختلف فيما بينها باختلاف رأيه المرهون بدوره بمحتوى القوائم المالية، يمكن توضيح أنواع التقارير التي يعدها المدقق الداخلي في الشكل التالي:

شكل رقم (II- 1): أنواع تقارير التدقيق الداخلي

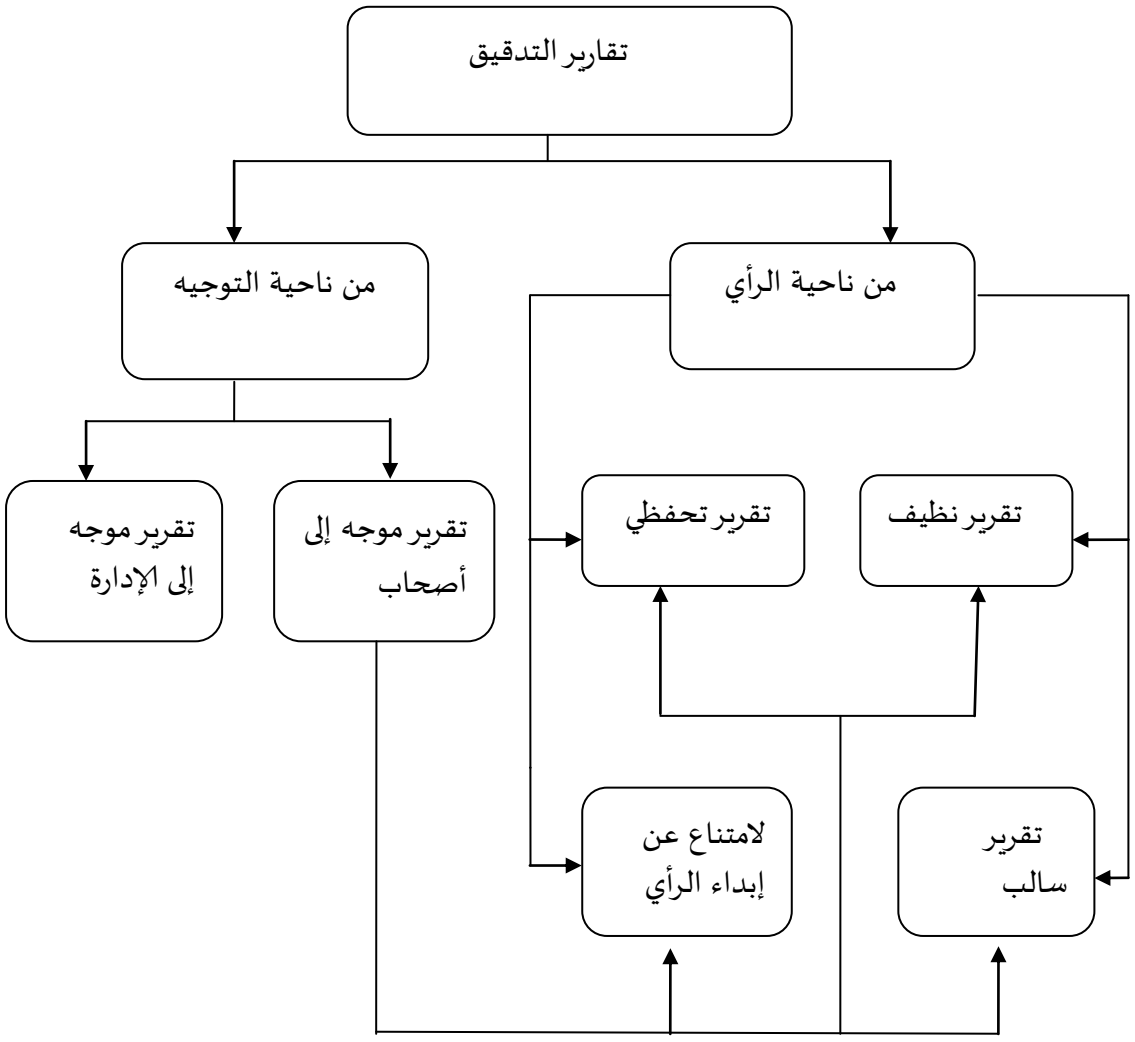

المصدر: قاسم محمد تنتوش، **نظم المعلومات في المحاسبة والمراجعة المهنية ودور الحاسوب في الإدارة والتشغيل** ، بيروت، لبنان، 1988، ص4.

خاتمة الفصل:

على ضوء ما تقدم في هذا الفصل نستنتج أن القوائم المالية تعتبر من أهم الوسائل لإيصال المعلومات، وتحظى باهتمام العديد من المستخدمين، لذا وجب أن تكون ذو مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

ويعمل تدقيق الحسابات والتدقيق الداخلي إلى الرفع من مصداقية القوائم المالية من خلال السياسات والإجراءات من أجل الوقاية من الأخطاء المحاسبية المعتمدة وغير المعتمدة وحماية الأصول من السرقة والاختلاس ويسعى المدقق الداخلي إلى التأكد من وجود نظام فعال للرقابة الداخلية من خلال دراسته وتقييمه والتأكد من نقاط قوته ونقاط ضعفه والتأكد من أن النظام المحاسبي فعال ويمد المؤسسة بالمعلومة اللازمة لإعداد القوائم المالية الصحيحة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لدور التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية "دراسة حالة مؤسسة اقتصادية EDIMCO "

مقدمة الفصل:

بعد دراستنا للجانب النظري لموضوع أثر التدقيق الداخلي على تحسين جودة القوائم المالية، وجب علينا أن نسقط هذا الموضوع على أرض الواقع، واخترنا المؤسسة ذات الأسهم وهي المؤسسة الوطنية لإنتاج وتوزيع مواد البناء المختصرة في EDIMCO، بولاية مستغانم ليكون حقل بحثنا ودراستنا التطبيقية، نظرا لكونها مؤسسة اقتصادية تنشط في السوق الوطني وهي متعامل مهم تساهم في خلق القيمة المضافة إضافة على ذلك فهي تشغل الأيدي العاملة ومنه تساهم من التقليل من البطالة وسبب ذلك كون المؤسسة تشهد التقدم والتغير من سنة إلى أخرى والتي هي محل دراستنا التطبيقية.

وفي البداية فضلت أن أقدم المؤسسة الاقتصادية للإنتاج وتوزيع مواد البناء مستغانم وذلك من خلال تقديم تعريف بسيط يليق بسمعة ومكانة المؤسسة، إضافة إلى الهيكل التنظيمي ثم أهمية المؤسسة وأهدافها لأتطرق إلى تحليل القوائم المالية للشركة.

المبحث الأول: نظرة عامة عن مؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء "EDIMCO"

إن أهم شيء في أي مؤسسة هو دراسة الجانب التطبيقي، لذا سنتطرق في بداية الدراسة على التعرف على المؤسسة الوطنية للإنتاج وتوزيع مواد البناء مستغانم والتعرف على الهيكل التنظيمي وأهداف المؤسسة ومهامها.

المطلب الأول: تقديم مؤسسة الإنتاج وتوزيع مواد البناء "EDIMCO"

مؤسسة الوطنية لإنتاج وتوزيع مواد البناء هي مؤسسة أنشأت بتاريخ 25 سبتمبر 1984، كان هذا بمقتضى قرار وزاري 5280/م ع/و المتضمن ذلك، مقرها الرئيسي بولاية مستغانم برأسمال يقدر ب2500000000 د ج.

تمتلك المؤسسة 29 خبرة في مختلف مجالات البناء، ووجودها ناتج عن النجاح الذي حققته بتحكمها في معظم النشاطات سواء كانت إنتاجية أو تجارية في قطاع مواد البناء، وكذلك النتائج القياسية التي حققتها في الإنجاز والمقاولة، وتعمل المؤسسة على تبني علاقات دائمة مع الزبائن، وتعمل على إرضاء حاجياتهم وتطلعاتهم.

ولقد تم تطوير شبكة التوزيع للمؤسسة بولاية مستغانم وهذا خلال الفترة مابين 1985 و1990 عن طريق فتح منافذ تأجير في عدة مناطق، وتم تحويل مؤسسة توزيع مواد البناء لتأخذ شكل شركة ذات أسهم "SPA/EPE" بمقتضى العقد التوثيقي رقم 30/96 والصادر في 2002/04/17 والذي نص قراره بذلك.

تتكون مؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء من وحدات تتمثل فيما يلي:

- ✓ وحدة الحديد والصلب.
- ✓ وحدة التعبئة والتغليف والتوزيع.
- ✓ وحدة الترقية العقارية.
- ✓ وحدة التجارة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء

الهيكل التنظيمي الحالي للمؤسسة تم تعديله في السنوات الأخيرة، وذلك تماشيا مع التغير الحاصل في بيئة المؤسسة حيث تسيير هذه الأخيرة وفقا لهيكل التنظيمي تنحدر فيه السلطة من المدير لتصل إلى الأقسام التنفيذية مثلما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم(II- 1): يمثل الهيكل التنظيمي لمؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء "EDEMCO".

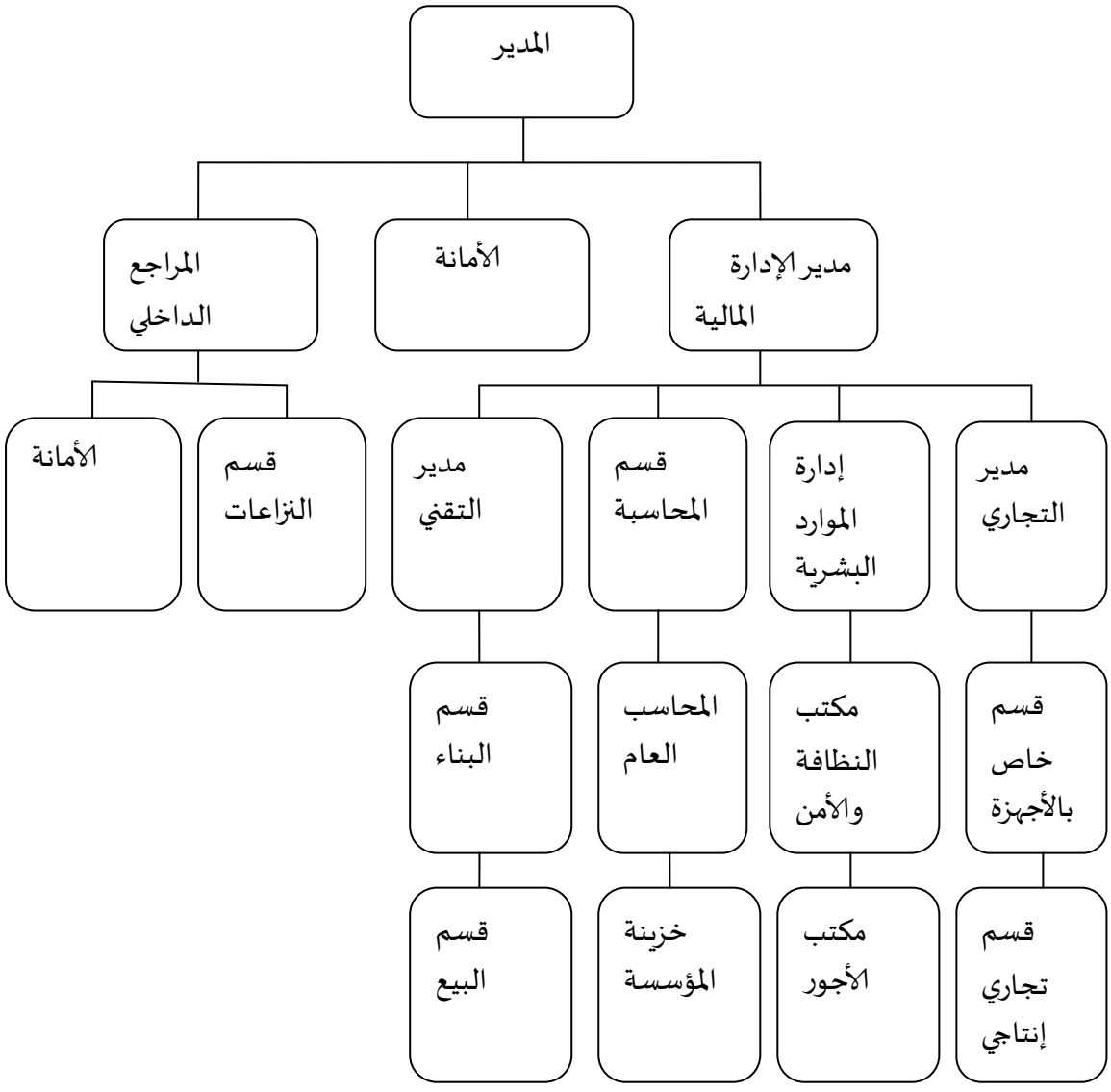

من إعداد الطالب بناءاً على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

شرح الهيكل التنظيمي:

❖ **المدير:** يمثل المدير أعلى سلطة في الهرم التنظيمي ومن مهامه:

- تسيير الشركة والإشراف عليها.
- متابعة المصالح والأقسام التي تقع تحت سلطته.
- تحليل التقارير الواردة من المصالح والأقسام واتخاذ القرارات الهامة والمنافسة.
- تسيير ومراقبة رؤساء المصالح التابعة لإدارة الوحدة.

❖ **الأمانة:** تقوم هذه الأخيرة بالمهام التالية:

- مساعدة المدير في تدبير شؤونه وتنظيم أعماله.
- تحويل التقارير من المصالح إلى المدير.
- ضبط الاستقبالات الخاصة بالأشخاص المتعاملين مع المدير وإبلاغه بذلك.

❖ **المراجع الداخلي:** يقوم المراجع الداخلي بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية لخدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن النظام المحاسبي كفؤ ويقدم بيانات سليمة ودقيقة للإدارة من خلال منع الغش والانحراف عن السياسات الموضوعية.

❖ **مدير الإدارة المالية:** هو المسؤول عن المصلحة المالية وتعتبر هذه الأخيرة مركزية في مؤسسة توزيع مواد البناء حيث تتفرع هذه المصلحة على:

- **قسم المحاسبة:** يقوم المحاسب بمختلف التسجيلات المحاسبية للعمليات التي تقوم بها الشركة (عمليات الشراء، البيع، التنازل، التحصيل، التسديد...) وكذلك يمسك يوميات مساعدة حسب الحاجة إليها، وينقسم هذا القسم إلى فرعين **فرع محاسب العام وفرع الخزينة**، حيث أن المحاسب الأول في هذه المؤسسة يقوم بالعمل الذي يقوم به المحاسب العام والعمل الذي يقوم به فرع الخزينة.
- **قسم إدارة الموارد:** تهتم بالجانب البشري حيث أنها الجهة المسؤولة عن العاملين بالمؤسسة ويتكون هذا القسم من:

➢ **مكتب الإدارة والعلاقات الاجتماعية:** تهتم بالضمان الاجتماعي للعامل وتدرس الوضعية الصحية وهي المتعلقة بالعامل من يوم بدايته للعمل إلى غاية نهاية تعاقده.

➢ **مكتب الأجور:** يقوم بدراسة أيام العمل ومجموع العمال والغيابات ويحدد الأجر اللازم الذي يدفعه كل عامل.

- **مكتب النظافة والأمن:** يهتم هذا المكتب بنظافة المؤسسة وتقديم ملابس العمل للعاملين والمحافظة على ممتلكات الوحدة ومراقبة حركة العمال، المواد والبضائع.

- **المدير التقني:** هو المؤول عن ممتلكات الوحدة، ويتفرع هذا القسم إلى:

- **قسم البناء:** في هذا القسم يوجد مكتب تقني يهتم بالتخطيط للمشروع أي كمية المواد اللازمة للبناء وهناك مكتب آخر يقوم بتنفيذ ما قد خطط له.
- **قسم البيع:** يوجد به مكتب مكلف ببيع ما تم بناؤه ويقوم بشراء الأراضي من أجل البناء.

- **المدير التجاري:** يوجد به:

- **القسم التجاري:** يقوم بشراء وبيع مواد البناء داخل المؤسسة وذلك ببيعها إلى المدير التقني وأيضا يقوم هذا القسم بالبيع خارج المؤسسة.
- **قسم الإنتاج:** يقوم هذا القسم بالإنتاج.
- **قسم الصيانة:** يتكفل بصيانة الآلات والمعدات التي تستخدم في نشاط المؤسسة.

المطلب الثالث: مهام وأهداف المؤسسة الوطنية لإنتاج وتوزيع مواد البناء

أولا– مهام المؤسسة: تتمثل مهام المؤسسة فيما يلي:

تتولى المؤسسة مهام تسويق مواد البناء (الإسمنت الصلب، الخشب، المنتجات الخشبية، الأدوات الصحية والبلاط ومنتجات التدفئة...)، وذلك في إطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى:

- ✓ الإنتاج، البيع، التوزيع؛
- ✓ مكلفة بإنتاج وتوزيع مواد البناء في ظروف جيدة وبأقل تكلفة؛
- ✓ وضع سياسة لتطوير نظام الإنتاج والتوزيع الكفء والقادر على تلبية احتياجات السوق الوطني؛
- ✓ إضافة اللمسة المحلية على المنتوج وترقيته إلى مقام المنتوج العالمي؛
- ✓ وضع القوانين والبرامج وإشرافها على كل الوحدات التابعة لها قانونا.

ثانيا– أهداف المؤسسة:

- ❖ **الأهداف الاقتصادية:** يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. العمل على تحقيق عائد مناسب على رأسمال المستثمر عن طريق استغلال كل الطاقات الإنتاجية والمهارات الفنية للعمال؛
2. العمل على الدخول في الأسواق العالمية؛

3. العمل على تلبية رغبات الزبائن عن طريق انجاز طلباتهم في أقل فترة ممكنة؛
4. العمل على زيادة قدراتها التنافسية عن طريق اكتساب ميزة تنافسية تتمثل في إرضاء العميل؛
5. محاربة الاحتكار والمضاربة في الأسواق الوطنية والذي يعتبر الهدف الأساسي وراء تأسيسها.

❖ **الأهداف الاجتماعية:** تتمثل فيما يلي:

1. تلبية احتياجات السوق الوطني واستغناء عن استيراد من الخارج خاصة إذا علمنا أنه بالعملة الصعبة، ومن ثم تصدير الفائض، الذي يكون بدوره مورد للعملة الصعبة؛
2. رفع من المستوى المعيشي للعمال عن طريق فتح فرص عمل لهم وتكوينهم، ورفع مستواهم المهني.

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية للمؤسسة

سنحاول من خلال هذا المبحث فحص وتحليل القوائم المالية لمؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء من أجل استخلاص النتائج ومناقشتها.

المطلب الأول: تحليل قائمة الميزانية للمؤسسة

يؤدي إتباع المؤسسة لإرشادات مدقق الحسابات لا محالة إلى المضي قدما نحو التقدم والازدهار وبالتالي سنحاول من خلال الاعتماد على جملة من القوائم المالية التي تخص ثلاث سنوات متتالية لرؤية فيما إذا كانت توصيات المدقق تأخذ بمحمل من الجد أو العكس من طرف المؤسسات محل الدراسة.

من خلال ملاحظتنا لتقرير المدقق الداخلي والقوائم المالية المقدمة لنا من طرف إدارة المؤسسة (المحاسب) توصلنا إلى مجموعة من الملاحظات على هذه القوائم المالية ويمكن تلخيص مجمل هذه الملاحظات فيما يلي:

ملاحظات متعلقة بالميزانية:

❖ **الأصول:**

1. التثبيتات العينية:

من خلال ملاحظة الميزانيات المقدمة لنا لسنة (2010- 2011- 2012) لاحظنا أن التثبيتات العينية للمؤسسة في ارتفاع مستمر حيث كانت في سنة 2010 تقدر بمبلغ إجمالي 371375678.17 دج أما في سنة 2011 فقدرت بمبلغ 484840663.00 دينار جزائري وفي سنة 2012 وصلت قيمة هذه التثبيتات إلى 721786893.57 دينار

جزائري، ويمكن تلخيص سبب هذه الزيادة إلى التوسعة التي تقوم بها المؤسسة من سنة إلى أخرى والتثبيتات التي تقوم باقتنائها كل سنة فيمكن تلخيص هذه الزيادات في الجدول التالي:

جدول رقم (III– 1): يبين الزيادة في قيمة التثبيتات العينية لمؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء

السنة	2010	2011	2012
المبالغ	371375678.17	484840663.00	721786893.57

من إعداد الطالب بناءاً على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

ومن خلال الجدول يمكن تلخيص محتويات الزيادة في قيمة التثبيتات العينية للمؤسسة وتمثيلها بيانيا:

الشكل رقم (III- 2): تمثيل بياني للزيادة في قيمة التثبيتات العينية لمؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء

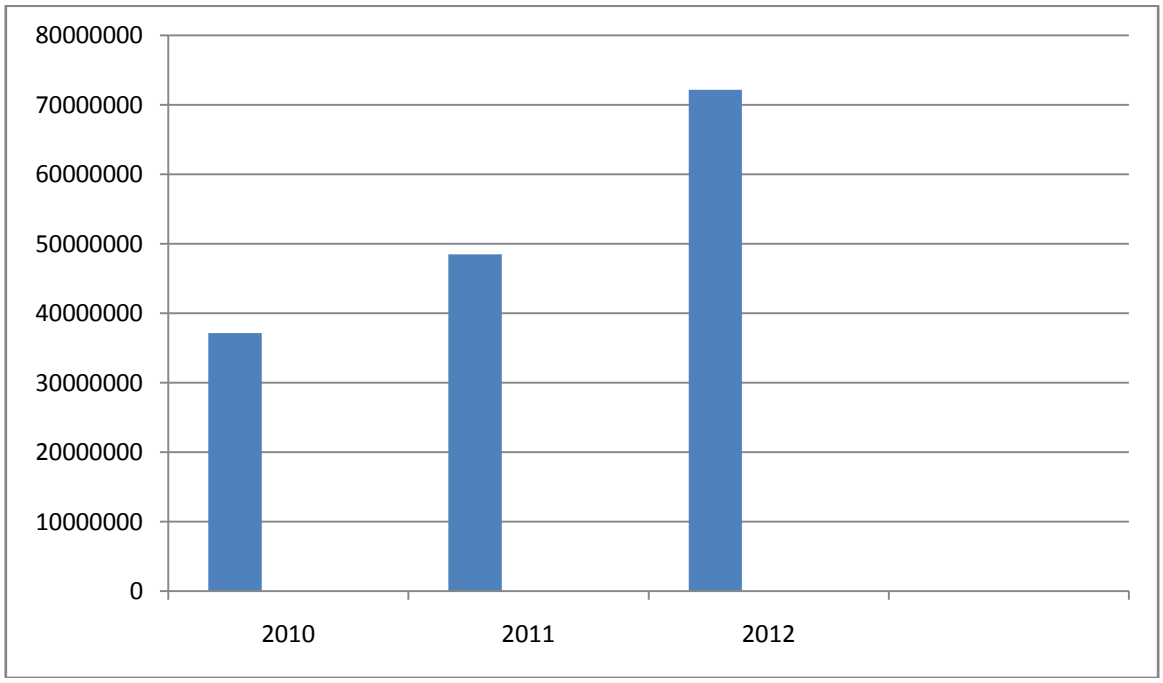

من إعداد الطالب بناءاً على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

2. التثبيتات المالية:

يمكن القول من خلال ملاحظتنا للتثبيتات المالية للمؤسسة أن المؤسسة تعتمد على أصول مالية أخرى غير جارية تختلف من سنة إلى أخرى حيث قدرت في سنة 2010 بمبلغ 14800000 دينار جزائري أما في سنة 2011 فقدر مبلغه قدره 15800000 دينار جزائري ومن الملاحظ خلال سنة 2012 أن قيمة الأصول المالية الأخرى انخفضت حيث أصبحت 14500000 دينار جزائري وهذا الانخفاض راجع لاعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة، ويمكن تلخيص هذه المعطيات في الجدول التالي:

جدول رقم (III– 2): يبين قيمة التثبيتات المالية للمؤسسة خلال ثلاث سنوات متتالية (2010-2011-2012)

السنة	2010	2011	2012
المبالغ	14800000	15800000	14500000

من إعداد الطالب بناءاً على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

الشكل رقم (III- 3): تمثيل بياني لقيمة التثبيتات المالية للمؤسسة

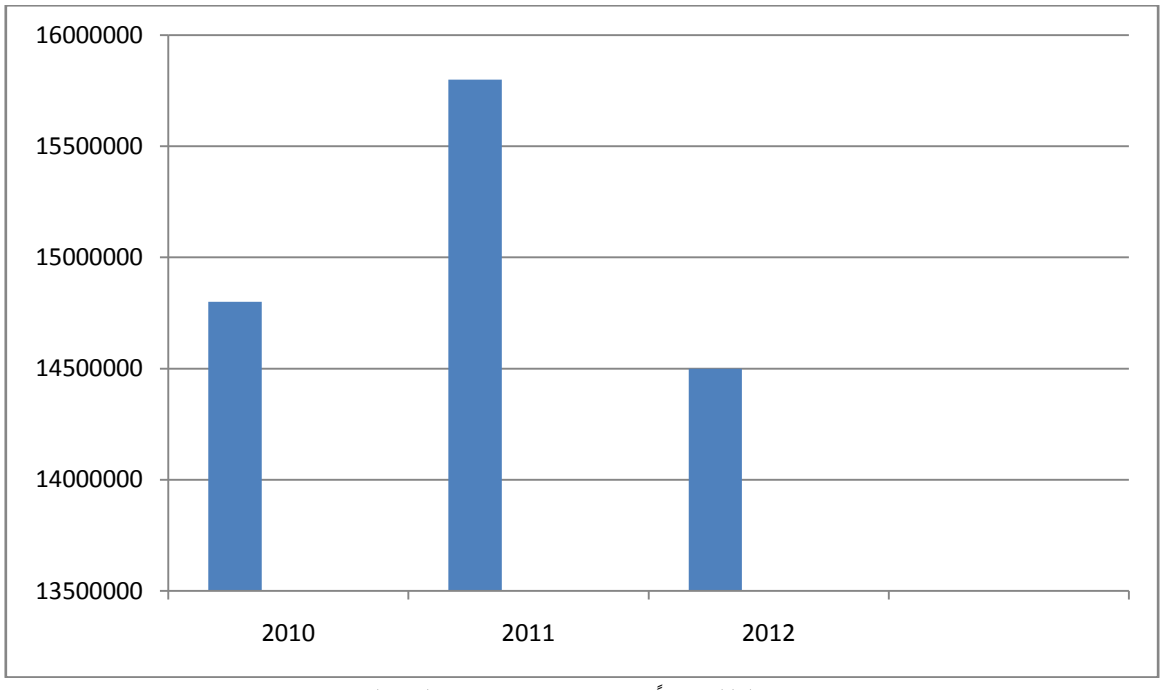

من إعداد الطالب بناءاً على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

3. الأصول الجارية:

من خلال ملاحظتنا للأصول الجارية لمؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء والمبينة في الميزانية يمكن القول أن المؤسسة في توسع مستمر وذلك راجع إلى اتساع سوق المؤسسة وارتفع عدد زبائنها حيث نلاحظ أن المبلغ الخاص بالزبائن في سنة 2010 كان يقدر بـ 46463984.70 دينار جزائري أما في سنة 2011 فأصبح يقدر بـ 46990465.00 دينار جزائري وفي سنة 2012 فأصبح يقدر بـ 77654215.57 دينار جزائري، ويرجع هذا الارتفاع إلى جودة المنتوجات التي تنتجها المؤسسة وإلى المصداقية التي تحضى بها من طرف العملاء، ويمكن تلخيص هذه المعطيات في الجدول التالي:

جدول رقم (III– 3): يوضح الزيادات في الأصول الجارية للمؤسسة

السنة	2010	2011	2012
المبالغ	46463984.70	46990465.00	46990465.00

من إعداد الطالب بناءاً على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

الشكل رقم (III- 4): تمثيل بياني يوضح الزيادات في الأصول الجارية للمؤسسة

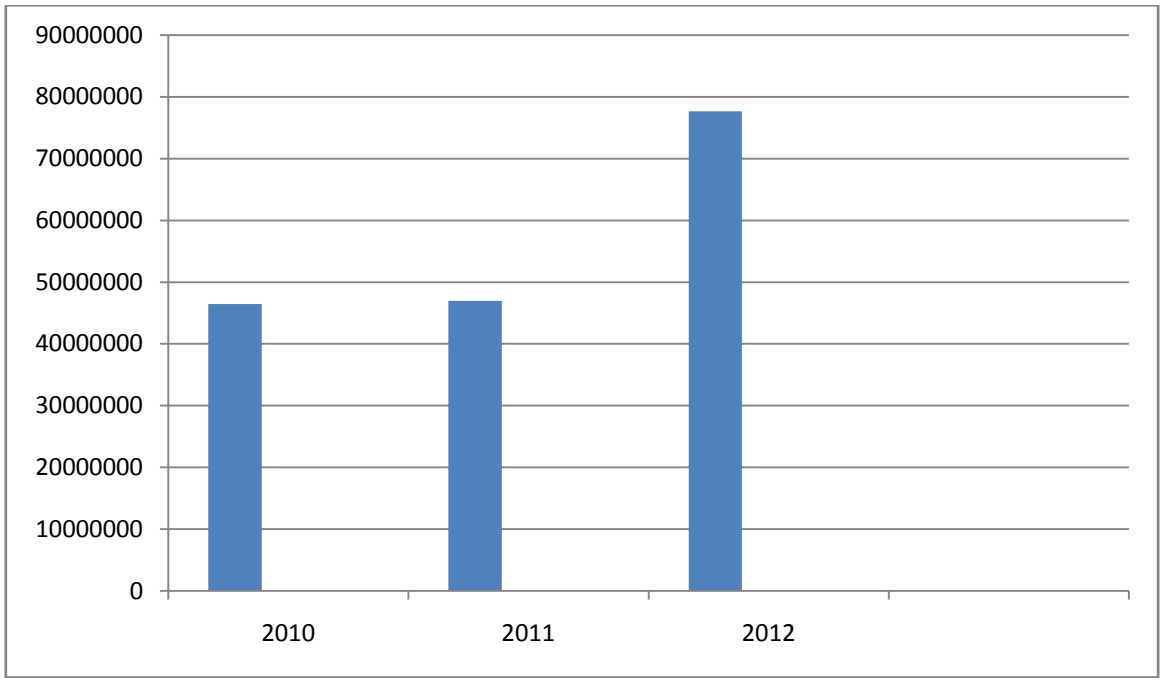

من إعداد الطالب بناءاً على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

❖ **الخصوم:**

1. رأس المال

لم تقم مؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء بزيادة رأس المال طيلة السنين الماضية وإلى يومنا هذا حيث تحاول دائما الحفاظ عليه.

2. النتيجة الصافية:

من خلال ملاحظتنا للنتيجة الصافية للمؤسسة نلاحظ ارتفاع واضح في النتيجة وهذا من سنة إلى أخرى ويرجع هذا الارتفاع إلى الشعبية الكبيرة التي أصبحت تحضى بها منتجاتها واتساع سوق المؤسسة، حيث بلغت نتيجة الصافية للمؤسسة سنة 2010 مبلغ 41716925.09 دينار جزائري وارتفعت سنة 2011 لتصل إلى مبلغ 112715964.00 دينار جزائري وتواصل الارتفاع سنة 2012 ليصل إلى مبلغ 171203747.15 دينار جزائري.

3. الموردون:

نلاحظ من خلال الميزانيات المقدمة أن قيمة الموردون زادت زيادة ملفتة حيث أن قيمة الموردون كانت في 2010 تبلغ ما قيمته 60628571.10 دينار جزائري أما في سنة 2011 فوصلت إلى مبلغ 71072020.00 دينار جزائري وفي سنة 2012 وصل مجموع الموردون مبلغ 233835045.20 دينار جزائري وهذا الارتفاع اللافت في السنوات الأخيرة يرجع إلى ارتفاع نشاط المؤسسة واتساع رقعتها الجغرافية والزيادات في كمية الإنتاج والتوسعة التي تقوم بها المؤسسة وعملية تجديد معدات الإنتاج وتطويرها.

4. ديون أخرى:

من خلال الميزانيات المقدمة لنا لاحظنا أن الديون المختلفة الأخرى على المؤسسة تختلف من سنة إلى أخرى وهذا الاختلاف راجع إلى مدى احتياج المؤسسة للأموال من أجل تغطية عجز ما أو من أجل تدعيم جزء معين ويمكن القول أن على المؤسسة مجموعة من الديون وصلت في سنة 2012 إلى مبلغ قدره 287531220.74 دينار جزائري.

المطلب الثاني: تحليل قائمة التدفقات النقدية

من خلال ملاحظتنا وتحليل لقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء تحصلنا على النتائج التالية:

1. **التدفقات النقدية من الأنشطة العادية:**

من خلال ملاحظتنا وتحليلنا لقائمة التدفقات النقدية لسنتي 2011 و2012 لاحظنا أن التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية في ارتفاع حيث كانت سنة 2011 تبلغ 3979755 دينار جزائري وفي سنة 2012 ارتفعت بشكل كبير لتصل إلى 12417379 دينار جزائري.

2. **أرباح التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل:**

من خلال ملاحظتنا لقائمة التدفقات النقدية للمؤسسة يتبين لنا أن قيمة الأرباح الناتجة عن الأنشطة التشغيلية للمؤسسة حققت ارتفاع ملحوظ حيث كانت في 2011 تقدر بـ 2230003 دينار جزائري وفي 2012 أصبحت تبلغ 2745060 دينار جزائري وهذه الزيادة في الأرباح التشغيلية ترجع في الأساس إلى الارتفاع في الأنشطة التشغيلية التي حققته المؤسسة خلال سنة 2012 وللعلم فإن هذه ا أرباح حققت قبل التغيير في بنود رأس المال العامل.

3. **صافي النتيجة من الأنشطة التشغيلية:**

حققت المؤسسة خلال سنة 2012 تراجع كبير في النتيجة حيث كانت سالبة وتقدر بـ - 83076139 وذلك مقارنة بسنة 2011 والتي كانت فيها النتيجة إيجابية حيث بلغت 428994 دينار جزائري ويرجع هذا التراجع في الأصل إلى التوسعات الكبيرة التي تقوم بها المؤسسة والمشروعات تحت التنفيذ.

4. **صافي النتيجة المستخدم في الأنشطة الاستثمارية:**

يمكن القول أنه يوجد تقارب كبير بين صافي النتيجة المستخدم في الأنشطة الاستثمارية لسنة 2011 وصافي النتيجة المستخدم في الأنشطة الاستثمارية لسنة 2012 حيث بلغت قيمتهما على التوالي حوالي 12104699 و12702087 دينار جزائري.

5. صافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية:

من خلال ملاحظتنا لقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء لاحظنا إن صافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية ارتفع بنسبة كبيرة سنة 2012 والذي أصبح يقدر حوالي 102500000 دينار جزائري مقارنة بسنة 2011 الذي كان يقدر حوالي 46451111 دينار جزائري، ويرجع سبب هذا الارتفاع بالأساس إلى الزيادة في رأس المال المدفوع والذي هو بدوره ارتفع بما يقارب 55000000 دينار جزائري حيث أنه كان في سنة 2011 يبلغ 46321781 دينار جزائري، ليصل إلى ما يقارب 1000000 دينار جزائري في سنة 2012.

المطلب الثالث: تحليل قائمة الدخل

قائمة الدخل هي عبارة عن كشف بإيرادات المشروع خلال فترة زمنية معينة، والمصروفات التي أنفقها المشروع في سبيل الحصول على هذه الإيرادات والتي حصلت غيها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ويتضح من هذا التعريف أهمية مبادئ مقابلة الإيرادات بالمصروفات في تحديد الدخل. إذ يتم تطبيق هذا المبدأ على مرحلتين هما:

المرحلة الأولى: تحديد الإيراد الواجب إدراجه في القائمة.
المرحلة الثانية: تحديد المصروفات التي أنفقت للحصول على هذا الإيراد.

و فيما يلي تحليل لقائمة الدخل لمؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء:

1. الربح الإجمالي:

من خلال ملاحظتنا لقائمة الدخل لمؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء بصفة عامة والربح الإجمالي بصفة خاصة لاحظنا أن الربح الإجمالي في سنة 2012 انخفض عن الربح الإجمالي لسنة 2011 حيث قدر هذا الانخفاض بحوالي 1274276 دينار جزائري ويرجع هذا الانخفاض بالأساس إلى أقساط مؤجلة لمؤسسة حيث كانت تبلغ في سنة 2011 حوالي 2132107 دينار جزائري وانخفضت في سنة 2012 لتصل إلى 697831 دينار جزائري وزيادة على ذلك الانخفاض في قيمة المبيعات والذي قدر بحوالي 329800 دينار جزائري.

2. المصروفات:

من خلال ملاحظتنا لمصروفات المؤسسة خلال سنة 2011 و2012 لاحظنا أن المصروفات انخفضت حيث وصلت سنة 2012 مبلغ 1221176 دينار جزائري بعد أن كانت في 2011 تقدر بمبلغ 2327584 دينار جزائري، ويرجع هذا الانخفاض بالأساس إلى السياسة الرشيدة التي تتبعها المؤسسة في تنمية المصروفات.

3. صافي ربح العام قبل الضريبة:

من خلال ملاحظتنا لصافي ربح العام قبل الضريبة نجد أن ربح المؤسسة قبل الضريبة في سنة 2012 ارتفعت بنسبة كبيرة حيث كان في 2011 يبلغ 3979755 دينار جزائري ووصل في سنة 2012 إلى مبلغ 12417379 دينار جزائري، حيث يتكون الربح الصافي من مجموع الإيرادات مطروح منه المصروفات وتتمثل إيرادات المؤسسة في العناصر التالية:

_ أرباح بيع الاستثمارات.
_ إيرادات الاستثمارات.
_ إيرادات متنوعة.
_ فوائد دائنة.
_ أرباح بيع أصول ثابتة.

4. صافي ربح العام بعد الضريبة:

هو الفرق بين صافي الربح قبل الضريبة ومجموع الضرائب والمتمثلة في ضريبة الدخل الحالية والضرائب المؤجلة الأخرى ويمكن إعطاء المعادلة التالية:

صافي ربح = صافي الربح قبل الضريبة – مجموع الضرائب

يعد صافي الربح بعد الضريبة لسنة 2012 والبالغ 1143139 دينار جزائري أكبر بكثير من صافي الربح بعد الضريبة لسنة 2011 والذي كان يبلغ 3468159 دينار جزائري.

المطلب الرابع: تحليل قائمة جدول حسابات النتائج وتقرير مدقق الحسابات

أولا– تحليل قائمة جول حسابات النتائج

1. إنتاج السنة المالية:

إنتاج السنة المالية يدخل في حسابه أربع حسابات (حسابات الإنتاج) وهي:
المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتوجات الملحقة

ويحسب كما يلي:

إنتاج السنة المالية = المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتوجات الملحقة + الإنتاج المخزن أو المنقص من المخزون + الإنتاج المثبت + إعانات الاستغلال.

ومن خلال جدول حسابات النتائج لمؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء نلاحظ أن إنتاج السنة المالية لسنة 2012 ارتفع على سنة 2011 حيث كان يبلغ إنتاج السنة المالية في 2011 حوالي 127822672.02 دينار جزائري وارتفع سنة 2012 ليصل إلى 1649804662.28 دينار جزائري وترجع هذه الزيادة إلى الزيادة في رقم الأعمال لسنة 2012 وارتفاع الإنتاج المثبت لسنة 2012 كذلك.

2. استهلاك السنة المالية:

استهلاك السنة المالية ويدخل في حسابه 3 حسابات وهي: المشتريات المستهلكة، الخدمات الخارجية، الإستهلاكات الخارجية ا أخرى.

ويحسب استهلاك السنة كما يلي:

استهلاك السنة المالية = المشتريات المستهلكة + الخدمات الخارجية + الإستهلاكات الخارجية الأخرى.

ومن خلال ملاحظتنا لاستهلاك السنة لمؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء نجد ارتفاع من سنة إلى أخرى حيث بلغت الزيادة في استهلاك السنة المالية من 2011 إلى 2012 حوالي 260000 دينار جزائري.

3. إجمالي فائض الاستغلال:

إجمالي فائض الاستغلال يعبر القيمة المضافة للاستغلال مطروح منها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.

والملاحظ هنا هو إجمالي فائض الاستغلال في النظام المحاسبي المالي الجديد يختلف عن نتيجة الاستغلال في المخطط المحاسبي الوطني القديم نظرا لكونه لم يطرح المصاريف المالية ولم يضف الإيرادات المالية ولم يطرح مخصصات الإهتلاك والمؤونات، حيث أوجد النظام المحاسبي الجديد مستويين جديدين هما: النتيجة العملياتية والنتيجة المالية.

4. النتيجة العملياتية:

النتيجة العملياتية هي عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضافا إليه المنتجات العملياتية الأخرى ومطروحا منه الأعباء العملياتية الأخرى وكذا مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة ومضافا إليه استرجاع على خسائر القسمة والمؤونات.

ومن خلال جدول حساب النتائج المقدم لنا من طرف المؤسسة نلاحظ أن النتيجة العملياتية ارتفعت في سنة 2012 مقارنة بسنة 2011.

5. النتيجة المالية:

النتيجة المالية هي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها حيث تمثل الفرق بين المنتجات المالية والأعباء المالية، والملاحظ أن النتيجة المالية للمؤسسة سالبة وهذا ما يدل أن أعباء المؤسسة أكثر من إيراداتها في سنة 2012 عكس ما هو عليه الحال في سنة 2011 حيث كانت النتيجة المالية موجبة.

6. النتيجة العادية قبل الضريبة:

النتيجة العادية قبل الضريبة هي مجموع كل من النتيجة العملياتية والنتيجة المالية، وتعتبر بمثابة نتيجة الاستغلال بالنسبة للنظام القديم إلا أنها تخضع مباشرة للضريبة.

_ النتيجة العادية قبل الضريبة لسنة 2012 = (-188892.29) + 194021268.44

النتيجة العادية قبل الضريبة لسنة 2012 = 19383276.15 د ج.

_ النتيجة العادية قبل الضريبة لسنة 2011 = 183319.12 + 137194763.37
النتيجة العادية قبل الضريبة لسنة 2011 = 137378082.49 د ج.

7. النتيجة الصافية للأنشطة العادية:

النتيجة الصافية للأنشطة العادية وذلك بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية، نلاحظ أن النتيجة الصافية للأنشطة العادية لسنة 2011 ارتفعت بالنسبة لسنة 2012 حيث كانت تبلغ 1293911661.58 دينار جزائري وأصبحت 1651167970.13 دينار جزائري.

8. صافي نتيجة السنة المالية:

صافي نتيجة السنة المالية هب عبارة عن جمع أو طرح (حسب الحالة) النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية.

ومن خلال ملاحظتنا لجدول حساب النتائج لمؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء نجد أن صافي نتيجة السنة المالية في ارتفاع مستمر وهذا ما يدل على أن المؤسسة في الطريق الصحيح نحو التوسع والتطور.

يعد جدول حسابات النتائج أحد القوائم المالية ا أساسية من حيث أنه بيان للأعباء والإيرادات المحققة خلال الدورة والمقارنة بينها من أجل استخلاص مختلف النتائج بغرض استخدامها في تشخيص الوضعية المالية، إلا أنه جاء أكثر تفصيلا بحيث يظهر أكبر قدر من النتائج مثل إجمالي فائض الاستغلال الذي لا يدخل في حسابه الاهتلاكات والمؤونات التي تأخذ بعين الاعتبار في المستوى الموالي (النتيجة العملياتية)، وكذا المصاريف والإيرادات المالية التي تدخل في حساب النتيجة المالية، كما أنه يحتوي على معطيات الدورة الحالية والسابقة، مما يمكن المقارنة واستخلاص النتائج، وكل هذا من شأنه إعطاء صورة أكثر وضوحا عن الوضعية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح أو العوامل التي أدت إلى حدوث الخسائر، مما يعني القدرة على أخذ القرارات السليمة بشأن المؤسسة سواء من الأطراف الداخلية أو الخارجية، وهذا بالأخذ بعين الاعتبار الكشوف المالية الأخرى طبعاً.

ثانيا– تحليل تقرير مدقق الحسابات

مؤسس إنتاج وتوزيع مواد البناء
(شركة ذات مسؤولية محدودة)
القوائم المالية
عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012
وتقرير مدقق الحسابات عليها

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لمؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء "شركة ذات مسؤولية محدودة" والمتمثلة في الميزانية في 31 ديسمبر 2012 وكذا قوائم الدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسؤولية إدارة المؤسسة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلا وواضحا وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وفي ضوء القوانين السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسؤولية مدقق الحسابات:

تنحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة وفي ضوء القوانين السارية، وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة. وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية.

وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المدقق في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في

المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.
وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لمؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء في 31 ديسمبر 2012، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة وفي ضوء القوانين واللوائح ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك المؤسسة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام المؤسسة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.
البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقا لمتطلبات القانون ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر المؤسسة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

خاتمة الفصل:

من خلال الدراسة التطبيقية التي تمت على مستوى مؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء وبناءاً على عينة من التقارير المالية لثلاث سنوات متتالية لهذا الأخير والتي تخص كل من قائمة جدول سيولة الخزينة وجدول حسابات النتائج وجدول الدخل، تبين لنا أن للتدقيق الداخلي دور جوهري وأساسي في التحقق من سلامة وصحة هذه القوائم، فأي خلل في النظام المولد لها يؤدي حتما إلى خلل في القوائم المالية الختامية بصفة تلقائية، لذلك فالتدقيق الداخلي بإمكانه اكتشاف الخلل من خلال تقويم نظام المعلومات المحاسبي والمحافظة على إستمراريتها، في ظل التقيد بمعايير التدقيق المتفق عليها، ليسمح هذا الأخير بتوليد قوائم مالية تكون ممثلة للوضعية الحقيقية للمؤسسة.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية ويعتبر موضوع التدقيق الداخلي من المواضيع التي نالت اهتمام الكثير من الباحثين والمهنيين في مجال تدقيق الحسابات والتحليل المالي حيث أن القوائم المالية جاءت خدمة لاحتياجات الأطراف المتعاملة مع المؤسسة وتقييم نشاطها، وتمثل القوائم المالية الصورة الحقيقية للمؤسسة.

من خلال معالجة إشكالية البحث التي تدور حول مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية، تم التوصل إلى أن التدقيق الداخلي له دور في زيادة وموثوقية ومصداقية المعلومة المحاسبية وذلك بالاعتماد على ضرورة تطبيق معايير التدقيق الدولية وكذا إلزام المؤسسات بضرورة إتباع المبادئ المحاسبية والنظام المحاسبي المالي، ولهذا يمثل التدقيق الداخلي ضماناً أكبر حول مصداقية مخرجات النظام المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية.

للإلمام بحيثيات الموضوع الذي تم تناوله من خلال ثلاث فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي وعليه يمكن تلخيص نتائج الدراسة، بالشكل التالي:

اختيار الفرضيات:

بعد تناولنا هذه الدراسة مكنتنا من اختيار الفرضيات التي تم اعتمادها في مقدمة البحث لذا سنلخصها فيما يلي:

أ. حسب الفرضية الأولى:

يساهم التدقيق المحاسبي في تحديد ا أدوات اللازمة لإثبات مصداقية القوائم المالية وذلك من خلال اعتماد المدقق المحاسبي على دراسة ومتابعة نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة وفحص السجلات المحاسبية والقانونية والرقابية على أعمال الجرد، وعليه تمكن هذه الأدوات المدقق من متابعة وتقييم القوائم المالية لإثبات صحتها ومصداقيتها، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

ب. حسب الفرضية الثانية:

يعتبر تقرير مدقق الحسابات أداة ضغط على الإدارة من أجل تفعيل الأداء المحاسبي باعتبار أن التقارير هي بلورة لمختلف العمليات المحاسبية والمالية ومن خلاله يمكن معرفة مستوى الأداء المحاسبي، ولهذا يتم الاعتماد على نتائجه، كما تستفيد الإدارة من نتائج هذا التقرير في معرفة المعلومات الواردة لاستخدامها في مختلف قراراتها الإدارية وعملياتها التسييرية بغية الوصول إلى الأداء المحاسبي الفعال، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

ت. حسب الفرضية الثالثة:

تنعكس تقارير المدقق الداخلي انعكاسا ايجابيا في تطبيق المؤسسة لإرشاداتها على جودة القوائم المالية، وذلك من خلال التزام المؤسسات بتطبيق إرشادات وتوصيات المدقق الداخلي مما يؤدي إلى إعطاء صورة صادقة للوضعية المالية للمؤسسة وعليه يعتبر أساس لضمان جودة القوائم المالية لتلبية حاجات مستخدميها وتحقيق أهداف المؤسسة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة والأخيرة.

نتائج الدراسة:

1. يساعد التدقيق الداخلي والتحليل لمعلومات القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية.
2. فعالية التدقيق الداخلي في اكتشاف أخطاء في القوائم المالية وحالات التلاعب والغش.
3. للتدقيق الداخلي دور هام في مصداقية وموثوقية المعلومات في القوائم المالية.
4. تتفق المفاهيم المالية والمحاسبية على فعالية التدقيق المحاسبي في تحسين جودة معلومات القوائم المالية.
5. ترتكز جودة القوائم المالية على درجة اكتشاف مدقق الحسابات للأخطاء والمخالفات التي توجد بالقوائم المالية والتقرير عنها.

التوصيات:

بعد تناولنا موضوع التدقيق الداخلي ودوره في تحسين جودة القوائم المالية الذي يعتبر من أهم المواضيع الهامة، سواء في الجانب النظري أو التطبيقي من هذا البحث، وبعد استخلاص نتائج البحث وإثبات صحة الفرضيات يمكن اقتراح جملة من التوصيات:

1. إعداد سجل يحتوي على جميع حالات المخالفات والأخطاء التي واجهتها المؤسسة في السنوات السابقة.
2. يجب توسيع مسؤولية مدقق الحسابات الخاصة باكتشاف الغش، بهدف تمكين مستخدمي القوائم المالية من الثقة في آرائهم عن مصداقية وعدالة هذه القوائم في التعبير عن المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية ونتائج أعمالهم.
3. ضرورة الاهتمام بالتوصيات والاقتراحات التي تندرج ضمن التقرير النهائي للمدققين.

آفاق الدراسة:

إن موضوع التدقيق الداخلي يبقى مفتوحا لدراسات أخرى يمكن أن نقترح بعض الدراسات:

1. أهمية التدقيق الداخلي في صنع القرارات.
2. دور التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات.
3. دور التدقيق الداخلي في تحسين المعلومة المحاسبية.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب باللغة العربية

1. أحمد صالح العمرات، **المراجعة الداخلية الإطار النظري والمحتوى السلوكي** ، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1990.
2. أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية** ، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
3. زاهرة توفيق سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق** ، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
4. زهرة توفيق سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.
5. حسام إبراهيم، **تدقيق الحسابات بين النظرية و التطبيق** ، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار البلدية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
6.طارق عبد العال، **التقارير المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2005.
7. طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية** ، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
8. محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة** ، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
9. موسى بودهان، **الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي** ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين ميلة، الجزائر، 2010.
10. محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة والتدقيق الحسابات** ، ديوان المطبوعة الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003.
11. متولي محمد الجمل، عبد المنعم محمود، المراجعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973.
12. سامي محمد الوقاد، لؤي محمد وديان، **تدقيق الحسابات**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان, الأردن، 2010.
13. سمير محمد الشاهد وطارق عبد العال حماد، **قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، اتحاد المصارف العربية، 2000.
14. عبد الستار الكبيسي، **الشامل في مبادئ المحاسبة** ، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003.
15. رعد عبد الله الطائي، عيسى قدارة، **إدارة الجودة الشاملة**، عمان، الأردن، البارودي، 2008.
16. عبد الله خالد أمين، **علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية والعملية**، دار وائل، عمان، الأردن، 2004.
17. عبد الفتاح الصحن، محمد السيد سرايا، **الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية على المستوى الجزئي والكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

18. عبد الرحمان باينات، ناصر دادي عدون، **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دار المحمدي العامة، الجزائر، 2008. 20. عبد الفتاح الصحن، أحمد عبيد وآخرون، **أسس المراجعة الخارجية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.

19. رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير** ، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

20. رأفت سلامة محمود وآخرون، **علم تدقيق الحسابات**، دار الميسر، عمان، الأردن، 2011.

21. خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية)**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

الرسائل الجامعية:

– أطروحات الدكتوراه:

22. حواس صلاح، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية** ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2008.

23. محمود السيد الناغي، **الاتجاهات السلوكية ودورها في تطوير عملية الرقابة على الحسابات** ، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، 19976.

24. نور الدين مزياني، **تقييم فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية** "دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية العمومية"، أطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابة، 2012-2013.

– رسائل ماجستير:

25. أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008.

26. محمد أمين عبادي، **مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة** ، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.

27. زلاسي رياض، **إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية** ، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010/2009.

28. محمد علي محمد الجابري، **تقديم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العامة في اليمن "دراسة ميدانية"**، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء، 2014.

29. نسيم رشام، **أهمية المراجعة الداخلية في المؤسسة** ، مذكرة ماجستير, قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة البويرة، الجزائر، 2013.

30. ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات** ، دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، رسالة ماجيستر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008- 2009.

31. سليمان عتير، **دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية** - دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011- 2012.

32. عمر علي عبد الصمد، **دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات** ، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة المدية، الجزائر، 2009.

33. عزة الأزهر، **عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والمراجعة الدولية** ، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة سعد حلب البليدة، الجزائر، 2009.

34. عيادي محمد أمين، **مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة "دراسة حالة المديرية التجارية للمؤسسة الوطنية للتجهيزات الصناعية لدورة مبيعات مقبوضات"**، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2007-2008.

35. عزوزو ميلود ، **دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية** "دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية لصناعة الكوابل الكهربائية- بسكرة-"، رسالة ماجستير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2006-2007.

36. فضيلة بوطورة، **دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية** ، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2007.

37. صباحي نوال، **الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومة** ، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر 3، 2010- 2011.

– مذكرات ماستر:

38. كريمة بابا عيسى، **أثر فعالية التدقيق في حوكمة الشركات** ، مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014.

المجلات العلمية:

39. مقدم عبيرات، أحمد نقاز، **المراجعة الداخلية كأداة فعالة في اتخاذ القرار** ، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، العدد الثاني، 2007.
40. محمد خالد المهايني، **التدقيق الداخلي لمعاملات الموازنة الفيدرالية للعراق** ، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد السادس والستين، 2007.
41. رائد جبر، **تطوير عملية الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية بالاستفادة من مفهوم المؤسسات الراعية (COSO)**، مجلة الدراسات المالية المصرية، الرقم التاسع عشر، العدد الأول، 2007.

الملتقيات العلمية:

42. أحمد حلمي جمعة، **إدراك الإدارة لتطوير المعرفة في مهنة التدقيق الداخلي وتأثيره على دور المدقق الداخلي**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث، جامعة الزيتونة، الأردن، 29/27 أفريل، 2004.
43. كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرابا، **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة** ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006.
44. مفتاح صالح، معارفي فريدة، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية** ، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر: الواقع والآفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 12/11/أكتوبر، 2010.
45. محمد فلاق، **التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات العمومية الاقتصادية** ، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع والآفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 11_12 أكتوبر 2010.
46. نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، **مداخلة بعنوان: مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر (النظام المحاسبي المالي SCF)** ، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية بالتعاون مع مخبر التمويل، مالية الأسواق ومالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ماي 29 و 30 نوفمبر 2011.
47. عبد العالي محمدي، **مداخلة بعنوان: دور محافظ الحسابات في تفعيل آليات حوكمة البنوك للحد من الفساد المالي والإداري** ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 07/06 ماي 2012.

القرارات، القوانين، المراسيم:

48. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد الثاني، القانون 88_01, الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988.
49. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 هـ الموافق 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19، الفصل الثالث، 230. 1.

الكتب باللغة الأجنبية

50. Schick pierre ; **mémento d'audit interne** ; édition dunod ; paris ; 2007 .
51. Renard Jacques, op-cite, p135.
52. Robert.R Moeller, **COSO Entreprise risk management**, sans Edition, canada, 2007.
53. AAA , committee on Basic Auditing, concepts, Astatement of Basic Audit – ing concept, American Acconting Association, 1973.
54. Brown, R. G, **Changing Audit Objectives and Techniques, Independent Auditing Standards**, Ed. J. C. Roy, Holt, Rinehart and Winston Inc. N. Y, 1964.
55. Kohler , E. I, A Dictionary for Accountants, 4tht Ed, Prentice- Hall, inc, 1970.

الملخص:

حاولنا من خلال هذا البحث استخلاص دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية، ولمعالجة الموضوع استخدمنا أداتي الوثائق والمقابلة بهدف التوصل إلى فهم أوضح لإشكالية ما مدى تأثير التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية؟ بالاعتماد على دراسة حالة واستنادا للنتائج المتوصل إليها نجد أن التدقيق الداخلي له دور في زيادة موثوقية ومصداقية المعلومة المحاسبية وهذا ما يوفره التدقيق الداخلي .

الكلمات المفتاحية:

التدقيق الداخلي، القوائم المالية، جودة القوائم المالية.

Résumé:

Dans le cadre de cette recherche, nous avons tenté de tirer le rôle de l'audit interne dans l'amélioration de la qualité des états financiers afin de mieux comprendre la manière dont la vérification interne affecte la qualité des états financiers. Sur la base d'une étude de cas et sur la base des résultats, nous constatons que la vérification interne joue un rôle dans l'augmentation de la fiabilité et de la crédibilité de l'information comptable fournie par l'audit interne.

les mots clés:

Audit interne, états financiers, qualité des états financiers.